أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ١٩٠٦

دكتور يونان لبيب رزق

من أشهر الأزمات السياسية التى قامت حول خليج العقبة فى القرن العشرين تلك الأزمة التى عرفت فى الوثائق البريطانية « بأزمة العقبة » والتى أطلقت عليها الصحافة المصرية وقتها « حادثة طابة » ، هذه الأزمة التى احتدمت فى الفترة بين يناير ومايو عام ١٩٠٦ ، والتى نتج عنها أخيراً اعتراف الدولة العثمانية بخط الحدود المصرية من رفح إلى رأس خليج العقبة ، وبالتالى بالاعتراف بمصرية الساحل الغربى لهذا الخليج من النقطة الواقعة غرب العقبة بثلاثة أميال إلى مدخله فى الجنوب .

وتفجر الأزمة نتج عن رغبة « الدولة العلية » فى الاستيلاء على خليج العقبة وتمسكها أولا بأن الحدود المصرية تمتد من العريش إلى السويس ، ولما تراجعت خطوة تنازلت عن السويس لتمد خط هذا الحدود بين رفح ورأس محمد . . المهم ظلت تركيا تبعد الخليج عن الأراضى المصرية ، وكان هدفها من وراء ذلك :

١ — تأمين فرع سكة حديد الحجاز المزمع مده — وقتذاك — من معان إلى العقبة بزحزحة الحدود المصرية غرباً مما يضيع على القوات المصرية أو قوات الاحتلال البريطانى اتخاذ سيناء كقاعدة لتهديد هذا الخط .

٢ — تحويل خليج العقبة — كما كتب كرومر — إلى بحر مغلق Mare Clausum فى أيدى الأتراك(١) بإبعاد مصر عن مداخله وساحله الغربى لأنه كان هناك أيضاً احتمالات العدوان البحرى البريطانى على العقبة ، وقد كتب كرومر فى هذا المعنى حين ذكر « أن الخط الحديدى سوف يكون تحت رحمتنا عندما يصل إلى البحر عند العقبة »(٢) .

وفى سبيل تحقيق هذه الرغبة العثمانية وفرض « الأمر الواقع » قامت القوات التركية بعملية « قفز » إلى بعض المراكز التى ظلت تعتبر فى الأراضى المصرية وهى طابة ونقب العقبة والقطار .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 22, Lord Cromer to Sir Edward Grey, April 6, 1906, Tel. No. 89.

(٢) Corres, Cart LXIV, No. 58, Lord Cromer to Sir Edward Grey, Feb. 9, 1906, Tel. No. 32.

ولكن لا الحكومة المصرية ولا سلطات الاحتلال البريطانى كانت مستعدة لقبول هذا « الأمر الواقع » وكان دافعهما إلى ذلك :

١ — أن قبول الادعاءات التركية سيؤدى إلى أن يصبح للقوات العثمانية مراكز اقتراب خطيرة يمكن أن تهدد منها « قناة السويس » .

٢ — كما أن معنى قبوله أيضاً التنازل عن حقوق مصرية تاريخية ومقررة على الساحل الغربى لخليج العقبة .

ومن تشبث كل طرف بموقفه نشبت تلك الأزمة العنيفة والتى وصلت إلى حد توجيه إنذار بريطانى للحكومة العثمانية فى ٣ مايو ١٩٠٦ .

ولنمسك الخيط من أوله .

* * *

بداية الأزمة وأصولها :

ضمن الأراضى التى أسندت إدارتها إلى « ولاية مصر بحدودها القديمة » ، كما جاء فى الفرمان الصادر فى يونيه ١٨٤١ لمحمد على — بعض المراكز على الساحل الشرقى لخليج العقبة وهى « طابة » و « المويلح » و « العقبة » بهدف تأمين طريق الحج البرى بين مصر والحجاز .

ورغم توقف استعمال هذا الطريق بعد شق قناة السويس فى أواخر الستينات من القرن التاسع عشر ، إلا أن هذه المراكز ظلت تحت الإدارة المصرية حتى عام ١٨٩٢ حين نشبت أول أزمة بشأن سيناء وخليج العقبة .

ومن الغريب أن تبدأ تلك الأزمة من محاولات صهيونية مبكرة للتوطن فى بعض مناطق الساحل الشرقى للخليج .

ففى خلال عام ١٨٩٠ زار مصر أحد اليهود وإسمه « بول فريدمان » الذى اتصل بسلطات الاحتلال البريطانى فى مصر وأبلغها بنيته على الهجرة إلى سواحل الخليج ، ولم تمانع تلك السلطات

وفى أواخر العام التالى — ١٨٩١ — عاد فريدمان مع عشرين من اليهود الألمان والروس ونزلوا جميعاً على ساحل الخليج ، ولكن كانت كل الظروف ضد هذه المحاولة اليائسة ، فالصحف المصرية نبهت إلى الخطر القادم من أوربا ، كما أن الرجل وعصبته لم يحسنوا معاملة الأهالى هناك واشتروا أرضاً فى ناحية « المويلح » مع أن قوانين الدولة العثمانية كانت لا تبيح بيع الأرض للأجانب فى شبه جزيرة العرب(١) .

وأثار هذا الأمر الحكومة العثمانية التى لم تكتف بطرد فريدمان وجماعته من المنطقة ، وإنما انتهز السلطان عبد الحميد الثانى فرصة وفاة الخديوى توفيق فى أوائل العام التالى — ٧ يناير ١٨٩٢ — وبعث بفرمان تولية خلفه عباس الثانى — ١٧ يناير — وقد تعمد إدخال بعض التغيرات على حدود الأراضى التى يديرها الخديوى قصد منها حرمان مصر ليس فقط من إدارة المراكز التى كانت ممنوحة لها شرق خليج العقبة ، وإنما من قسم من أراضيها وهو شبه جزيرة سيناء .

وما أن علم المعتمد البريطانى فى القاهرة السير إيفلين بيرنج — اللورد كرومر فيما بعد — بمحتويات الفرمان الجديد حتى طلب من الخديوى ومن الحكومة المصرية عدم قراءته ، فقد كان هذا الأمر يعنى :

١ — محاولة الاعتداء على تسوية ١٨٤٠–١٨٤١ التى ضمنتها الدول الكبرى .

٢ — الاقتراب العثمانى بصورة خطيرة من « قناة السويس » مما يهدد شريان الإمبراطورية البريطانية الحيوى .

وقد تبع ذلك أن شهد شتاء ١٨٩٢ ضغطاً دبلوماسياً بريطانياً عنيفاً على استنبول اضطر الباب العالى معه إلى أن يرضخ أخيراً ويعود فيترك سيناء التى حاول أن يسلخها من مصر ويضمها إلى ولاية الحجاز .

وتقرر هذا فى البرقية التى أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم إلى الخديوى عباس الثانى فى ٨ أبريل والتى جاء فيها « أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهى باقية على حالتها

(١) المقطم — العدد ٥١٩٤ بتاريخ ٢ مايو ١٩٠٦ .
Cromer, Modern Egypt, Vol. II, pp. 268-269.

وتكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية التى كانت مدارة بها فى عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا »[١] .

وقد عمل بيرنج على نشر البرقية بصورة عامة واعتبرت قسما مكملا لفرمان التولية ، وحتى يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد قدم المعتمد البريطانى فى القاهرة مذكرة فى ١٣ أبريل إلى « تيجران باشا » ناظر الخارجية المصرى أبلغه فيها أن عليه أن يعلم أنه لا يمكن حدوث أى تغيير فى العلاقات بين مصر والباب العالى دون موافقة الحكومة البريطانية ، وأضاف « أن برقية الصدر الأعظم التى تفضلتم باطلاعى عليها تجعل من الواضح أن شبه جزيرة سيناء وهى الأراضى المحددة من الشرق بخط يسير فى اتجاه جنوبى شرقى من نقطة قريبة من شرق العريش إلى رأس خليج العقبة سوف تظل تحت الإدارة المصرية . وأن قلعة العقبة الواقعة شرق هذا الخط سوف تبقى قسما من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك الملاحظة ــ التى وافق عليها اللورد سولسبرى وزير الخارجية ــ ومعها مراسلة أخرى خاصة بفرمان التولية ونسخة من برقية الصدر الأعظم فى الجريدة الرسمية ــ الوقائع المصرية ــ وقد أرسلت جميعها إلى السفير البريطانى فى استنبول فى ١٤ من نفس الشهر[٢] .

ولما كانت بريطانيا حريصة على ألا تظل المسألة محصورة فى دائرة الخلاف بين السلطان وتابعه الخديوى وإنما أرادت أن تدخل الدول الكبرى كعنصر فى الموقف على اعتبار أن المسألة خرق لتسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ التى ضمنتها تلك الدول فقد أرسلت نسخ من الفرمان والبرقية وخطاب بيرنج إلى وزير الخارجية المصرى إلى مختلف الدول وإلى ممثلى فرنسا وروسيا فى القاهرة .

وقد رد وكيل قنصل عام فرنسا فى القاهرة المسيو « ريفرسو Reverseaux » فى ١٤ أبريل بأن « حكومة الجمهورية كلفت سفيرها لدى الباب العالى باعتماد هذين الشاهانين » ورد القنصل الروسى المسيو « كوياندر Koyander » فى نفس

---

(١) فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ج ٦ ص ٢٥٩ .

(٢) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

اليوم أيضاً بأن « سفير جلالة الإمبراطور بالأستانة اعتمد فحوى هذين المحررين باسم الحكومة الإمبراطورية »[١] .

وقد جمعت وزارة الخارجية المصرية كافة هـذه المراسلات وطبعتها فى كتيب رسمى فى بداية العام التالى — ١٨٩٣ — ووزع على كافة الوكالات الأجنبية فى البلاد[٢].

وهدأت المشكلة بعد ذلك حتى عام ١٩٠٦ .

***

فى خلال تلك السنوات الطويلة بين عامى ١٨٩٢ ، ١٩٠٦ كانت الظروف فى مصر وخارجها تتغير بسرعة لصـالح الدولة العثمانية الأمر الذى أغرى القائمين على السلطة فيهـا بالعودة إلى إثارة مسألة سيناء وخليج العقبة مرة أخرى فى أوائل ذلك العام الأخير .

١ — فأولا زادت فى تلك الفترة إلى حد كبير الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التى رعاها وشجعها السلطان العثمانى والتى لاقت أطيب الصدى فى أنحاء العالم الإسلامى .

٢ — كما أنه فى نفس الوقت ازدادت عملية مد الخطوط الحديدية داخل الدولة العثمانية وبالذات « سكة حديد الحجاز » التى كان فى النية مد أحد فروعها من معان إلى العقبة ، وكان من المرغوب فيه تماماً ألا يتهدد ذلك الفرع أى « خطر أجنبى قريب » . وقد تمثل هذا « الخطر الأجنبى القريب » فى الوجود البريطانى فى سيناء تبعاً لوجوده فى مصر .

٣ — وفوق ذلك فإن الجبهة الداخلية فى مصر كانت مهيئة لخطوة عثمانية جريئة ضد الاحتلال البريطانى للبلاد ، ففى تلك الأعوام كان « الحزب الوطنى » قد نما نمواً كبيراً ، وكانت ميول زعيمه « مصطفى كامل » الموالية للسلطان والجامعة الإسلامية واضحة تماماً تنادى بها جريدته « اللواء » فى كافة أعدادها تقريباً .

٤ — يضاف إلى كل ذلك أن الجو الدولى كان ممهداً لإثارة المسألة بهدف إثارة

---

(١) فيليب جلاد : المرجع السابق ج ٦ ص ٧٦١ .

(٢) Ministère des Affaires Etrangères : Firman Impérial d'Investiture adressé à S.A. Abbas Hilmi pacha, Le Caire — Imprimerie Nationale, 1893.

المسألة المصرية كلها وإعادة طرحها على بساط المباحثات الدولية ، فى تلك الحقبة كانت ألمانيا قد بدأت تظهر كقوة استعمارية منافسة للتحالف الاستعمارى الفرنسى البريطانى ، وفى بداية هذا العام بالذات — ١٩٠٦ — كان هناك مؤتمر دولى فى الجزيرة (بالمغرب) وضع الوفاق الودى الذى كان قد عقد قبل ذلك بعامين فقط بين فرنسا وانجلترا أمام اختبار عسير .

وكما كتب كرومر فى مذكرة طويلة عن الأزمة مؤرخة فى ٢١ مايو ١٩٠٦ « إن هدف الحكومة التركية هو امتحان قوة مركز البريطانيين فى مصر والتعرف على مدى استمرار معونة الدول الأخرى فى هذا الشأن »(١) ، وكتبت جريدة « الطان » الفرنسية فى نفس المعنى فى مقال لها فى ٢٩ أبريل حيث ذكرت « أن المقصد السرى للسياسة التركية هو أن تفتح ضد انجلترا كل المسألة المصرية وهو ما حاوله المسيو هانوتو أثناء أزمة فاشودة »(٢) .

٥ — وأخيراً فلا شك أنه كان لموقف السلطات البريطانية فى عدن من ثوار اليمن أبلغ الأثر على السلطان العثمانى ، فقد أرسلت عدة تقارير من القاهرة إلى استنبول خلال صيف خريف ١٩٠٥ تؤكد أن الحكومة البريطانية تساعد ثوار اليمن بامدادهم بالسلاح والذخائر والأغذية ، كما أنها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركى . وقد اعترف كرومر فى نفس المذكرة السابقة بأن السلطات البريطانية فى عدن قد احتفظت بأعداد كبيرة من الترك الهاربين الجائعين لأنه لم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعاً(٣) .



تبدأ نذر الأزمة حين ظهر مقال فى جريدة اللواء فى ٩ ديسمبر ١٩٠٥ نبه فيه كاتبه بأن «سلطات الاحتلال البريطانى تعدصحراء سيناء لأعمال حربية مهمة وابتدأت نظارة الحربية فى أواسط عام ١٩٠٥ فى وضع تصميمات هذه الأعمال » .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٢) اللواء — العدد ٢٠٢١ فى ٧ مايو ١٩٠٦ .

(٣) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, Desp. No. 77.

ويستطرد كاتب المقال فى تحذيره من أعمال هذه السلطات متحدثاً عن مغزى تعيين ضابط بريطانى هو الكولونل براملى « قومنداناً لطور سيناء » وتخصيص مبلغ ٨٨ ألف جنيه فى ميزانية العام التالى « لإصلاح شبه جزيرة سيناء »[١] .

وبعد ذلك بفترة قصيرة وفى ١٧ ديسمبر كتب والى سوريا إلى استنبول بأن الحكومة المصرية قد قررت بناء ثكنات عسكرية فى المنطقة فيما بين العقبة والقسيمة ، وأضاف أن قوات الاحتلال البريطانية سوف تشارك فى بناء تلك الثكنات .

وقد أجاب السلطان فى نفس اليوم يطلب من الوالى سبق المصريين وبناء مركز حراسة عثمانى فى نفس المنطقة[٢] .

ويقرر كرومر أن الإنجليزى الوحيد الذى كان موجوداً فى سيناء فى هذا الوقت هو المستر براملى Bramly الذى كان قد عين قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشاً مدنياً للمنطقة ، ولم يكن هناك آنذاك جندياً واحد بريطانياً أو مصرياً شرق السويس[٣] .

ولكن يوضح بلنت Blunt الأسباب التى دعت إلى إرسال براملى .. يقول .. أن براملى الذى لم يكن فى خدمة الحكومة من قبل قد شد انتباه كرومر بعد قيامه بعدة رحلات ناجحة فى الصحراء الليبية على ظهور الجمال ، وقد دعا هذا المعتمد البريطانى فى القاهرة إلى استخدام الشاب المذكور فى الحكومة المصرية فى وظيفة مفتش فى سيناء وأرسله إلى شبه الجزيرة « للتحرى عن مدى صحة التقارير التى وصلت إلى القاهرة عن نية السلطان مد فرع سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة »[٤] .

على أى حال وحتى لا نتاح الفرصة لمزيد من الشكوك من جانب السلطات التركية فقد تقدمت الحكومة المصرية فى تلك الأثناء بطلب إلى السلطان بتعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سيناء وسوريا ، ولكن لم يحرك السلطان ساكناً[٥] .

---

(١) جريدة اللواء ، العدد ١٨٩٦ فى ٩ ديسمبر ١٩٠٥ .

(٢) Corres, Part LXIV, Inc. in No. 26, Sir Nicholas O'Conor to Cromer, Dec. 26, 1905.

(٣) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906.

(٤) Blunt, W.S., My Diaries, Part II, p. 133.

(٥) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، القسم الثانى ج ٢ ص ٧٧ .

وبدلا من الرد على مصر أرسل الباب العالى للسفارة البريطانية فى استنبول فى ١٢ يناير ١٩٠٦ رسالة يشكو فيها من أن ضابطاً إنجليزياً يقود قوة من الجيش المصرى قد أقام معسكراً بالقرب من العقبة على طريق غزة وأعلن عن نيته على إقامة مراكز حراسة فى هذه النقطة وفى غيرها من الأراضى التركية .

وطلبت الحكومة العثمانية فى رسالتها الى السير نيكولاس أوكونر O'Conor السفير البريطانى اتخاذ الخطوات اللازمة لسحب هذه القوة من المركز الذى احتلته خارج الأراضى المصرية .

وليهدىء السير أوكونر من روع السلطان فقد أبلغه أن الهدف من هذه البعثة هو البحث بطريقة ودية مع السلطات التركية المحلية وضع بعض المراكز المعينة الواقعة على الحدود والتى لم يحدد موقفها أبداً ، كما أرسل إلى القاهرة على الفور يتحرى الحقيقة(١) .

وفى نفس اليوم الذى أرسل فيه « أوكونر » إلى كرومر يستعلم عن حقيقة الموقف — ١٣ يناير — وردت التقارير من سيناء إلى القاهرة عن عدوان قوات تركية على المنطقة .

وقد صدرت تعليمات المعتمد البريطانى فى القاهرة على الفور إلى الكولونل براملى تطلب منه التقدم إلى المنطقة المجاورة للعقبة والاتصال بالقائد التركى هناك والتعرف على أسباب كل تلك الشكوك التى بدت(٢) .

ووصل كرومر إلى السفير البريطانى فى استنبول فى ١٥ يناير بأنه « من المتوقع أن تستمر الاضطرابات حتى تتعين الحدود » ، وطلب منه أن « يعضد اقتراح الخديوى بتعيين مبعوث تركى مع مندوب مصرى لتعيين الحدود »(٣) .

ولكن ظلت الدولة العثمانية على عدائها لفكرة تعيين الحدود وكانت إجابتها دائماً « إن الباب العالى لن يعين مبعوثاً حيث أنه ليس هناك مشكلة حدود بل

---

(١) Corres, Part LXV, No. 230, O'Conor to Grey, May 3, 1906, Desp. No. 307.

(٢) Ibid., No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٣) Corres, Part LXIV, No. 15, Cromer to Grey, Jan. 15, 1906, Tel. No 7.

عدوان على الأراضى العثمانية لا يمكن السكوت عليه »[1] .

وقد عبرت اللواء عن رأى مختار باشا القومسير العثمانى فى القاهرة فى هذا الموضوع بأنه « ما دامت مصر ولاية تركية فلا يمكن أن يوجد بينها وبين بقية الولايات الخاضعة للادارة التركية مباشرة حدود وتخوم »[2] .

وكان رأى أوكونر فى هذا الصدد أنه «لما كان السلطان حساساً للغاية فيما يتعلق بالمسألة المصرية مما يدعونى إلى الاعتقاد بأن لا فائدة من محاولة إغرائه على الموافقة على تعيين لجنة مشتركة للحدود ... »[3] .

وبناء على ذلك فقد رأى السفير البريطانى فى استنبول فى البداية تجميد الأزمة وكتب بأنه «إذا لم نصر على تعيين الحدود فلن يتحول الأمر إلى أزمة خطيرة»[4].

ولكن رأت السلطات البريطانية فى القاهرة أنه نتيجه لعدم موافقه الحكومة التركية على تعيين الحدود ، فقد كان من الضرورى تأمين المراكز المصرية على هذه الحدود ، وعلى ذلك فقد تقرر إرسال قوة مصرية صغيرة (تتكون من ٥٠ رجلا يقودها ضابط مصرى هو سعد بك رفعت) لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبه ولاحتلال طابة وهى نقطه تقع على الساحل الغربى من الخليج على بعد حوالى خمسة أميال من قلعة العقبه بحراً وثمانيه أميال براً .

وصدرت التعليمات فى نفس الوقت إلى المستر براملى لاحتلال « نقب العقبـــة والقطار » اللذين يتحكمان فى الجبل الذى يمر خلال الطريق من الساحل إلى داخل هضبة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة الصغيرة إلى طابة فى سفينة خفر السواحل المصرية «نور البحر » ذلك أن المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية فى الصعوبة ، وقبل أن تصل التعليمات الجديدة للمستر براملى كان قد وصلته عدة تحذيرات من

---

(١) Corres, Part LXV, No. 230, O'Conor to Grey, May 3, 1906.

(٢) اللواء ، العدد ٢٠٢١ فى ٧ مايو ١٩٠٦ .

(٣) Corres, Part LXIV, No. 27,, O'Conor to Grey, Jan. 22, 1906, Tel. No. 5.

(٤) Ibid., No. 32, O'Conor to Grey, Jan. 26, 1906, Tel. No. 32.

القائد التركى الذى كان موجوداً فى مكان يدعى « أم رشراش » مما دعاه إلى العودة إلى مركزه فى « نخل » ليرسل التقرير اللازم ، ولكن بمجرد وصول التعليمات إليه كر على الفور عائداً إلى الخليج قاصداً طابة ليكون فى استقبال القوة القادمة التى ما أن وصلها حتى فوجىء باجتماع على ظهر سفينة خفر السواحل المصرية بين قبطان السفينة الإنجليزى وقائد القوة المصرى من جانب وبين قائد قوة تركية كانت قد سبقت إلى احتلال المركز من ناحية أخرى .

وقد أعلن القائد التركى أن لديه أوامر صريحة بمنع أى قوة من النزول فى طابة ولو استدعى الأمر استعمال العنف .

ولما كانت الأوامر الصادرة للضابط المصرى سعد بك رفعت تحذره من الصدام إلا فى حالة إطلاق النيران عليه ، كما أنه لم يكن لديه القوة الكافية للنزول إلى البر قسراً فقد انسحب إلى جزيرة فرعون الملاصقة للساحل الغربى على بعد أميال قليلة جنوب طابة وقبع فى انتظار ما ينجلى عنه الموقف[1] .

* * *

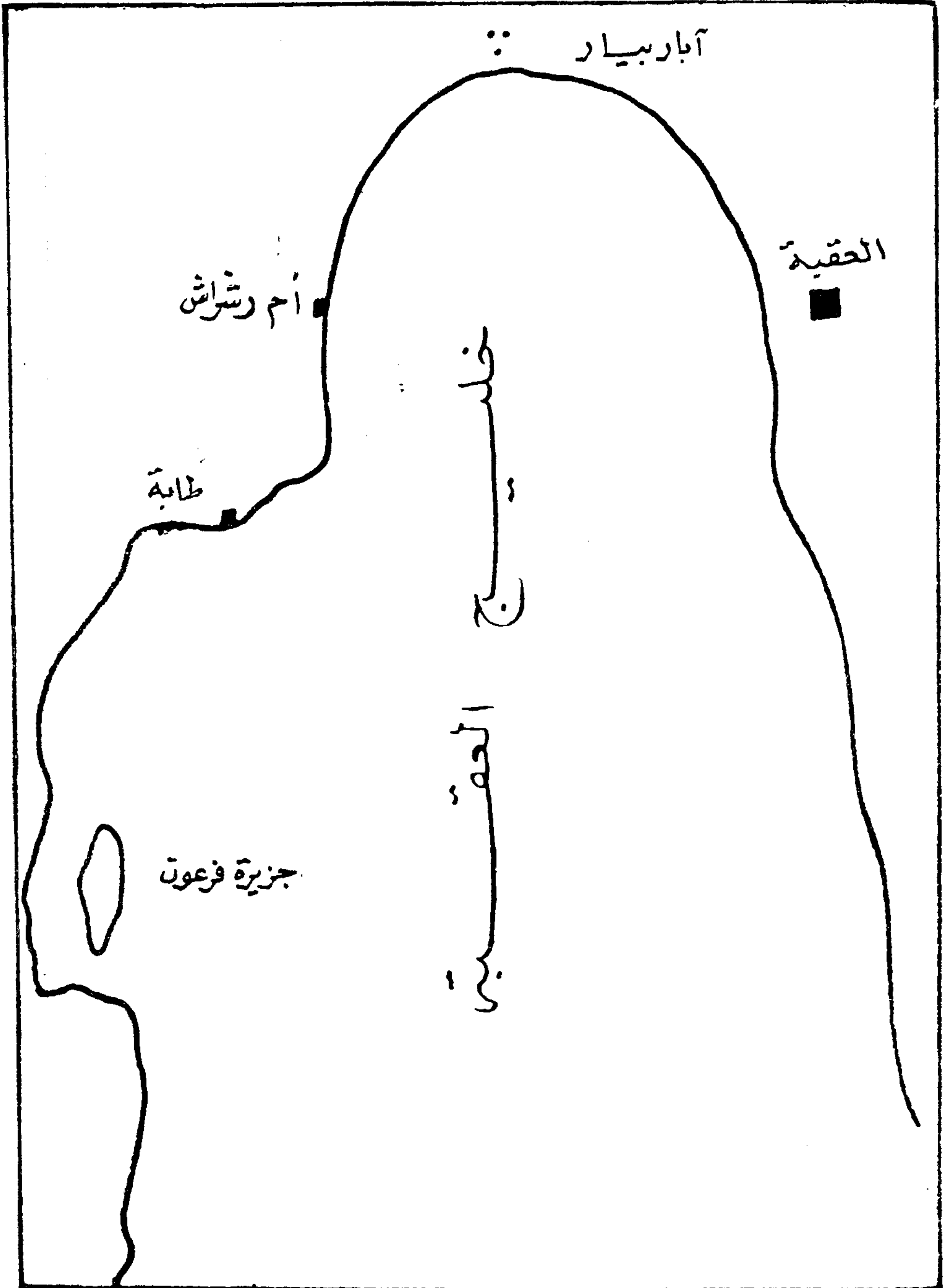
فى هذا الوقت وخلال النصف الثانى من يناير ١٩٠٦ ، وبينما كان كرومر فى السودان لافتتاح ميناء بور سودان ، طرأ على الموقف تغير سياسى واضح حين استعمل الصدر الأعظم مع الخديوى أقسى لهجات العنف والتهديد فى برقيات ثلاث متوالية أرسلها له فى تلك الفترة .

تطلب البرقية الأولى من هذه البرقيات أن تمتنع مصر عن بناء المراكز وتعلن أنه لن يتم إرسال مندوب تركى لتعيين الحدود .

أما البرقية الثانية فتذكر أن الأراضى التركية لا تشمل العقبة فحسب بل تشمل أيضاً المناطق المجاورة بما فيها طابه ، وأنها ليست ضمن الأراضى (الممنوحة لمصر) ، وشكا الصدر الأعظم من أن قارباً مصرياً مسلحاً — نور البحر — قد أرسل إلى طابة وعليه جنود ، وختم برقيته بما معناه أن مصر نفسها قسم من تركيا ، فليس هناك على ذلك حاجة لتعيين الحدود بين الأراضى المصرية والتركية ، وأنه إذا ما أصرت

(١) Corres, Part LXIV, No. 33, Findley to Grey, Jan. 27, 1906, Tél. No. 18.

Corres, Part LXIV, Facing to page 234. عن



مصر على الاستمرار فى إنزال الرجال وبناء المركز « فإن هذا الخروج عن الأوامر سوف يستدعى اتخاذ أشد الإجراءات لوقفه » .

ويتصاعد العنف العثمانى فى البرقية الثالثة بطلب سحب « نور البحر » والقوة المصرية من جزيرة فرعون والتوقف عن بناء المراكز وإلا « سوف تحدث أزمة »[1] .

ورداً على هذا التهديد التركى تقدم المستر فندلى — القائم بأعمال كرومر أثناء تغيبه — باقتراحات محددة طالباً سرعه تنفيذها .

من الناحية الدبلوماسية طالب بإرسال التعليمات إلى السفير البريطانى فى استنبول للاحتجاج لدى الباب العالى ضد :

١ — رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .

٢ — رغبة السلطان الواضحة تجاهل برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ التى لم يأت فيها أى ذكر لما حول العقبة .

٣ — تهديدات الصدر الأعظم باستعمال القوة ضد المراكز المصرية التى اعتقد أنها موجودة فى الأراضى التركية .

كما اقترح فندلى إبلاغ السلطان بأن مصر ترغب فى إدارة أراضيها التى تقررت لها عام ١٨٩٢ فى سلام ، وأنه إذا ما هددت المراكز المصرية فإن الحكومة المصرية سوف تضطر إلى طلب المعونة من الحكومة البريطانية .

أما من الناحية العسكرية فقد طالب بإصدار الأوامر إلى البارجة البريطانية « ديانا Diana » الموجودة وقتذاك فى بور سودان بالتقدم إلى العقبة .

كما أرسل التعليمات إلى براملى وسعد بك رفعت يطلب منهما فى حالة حدوث هجوم تركى عليهما أن يبادرا فيحتلا المراكز الآتية :

١ — « آبار بيور » الواقعة على رأس خليج العقبة والتى يمتلكها الأعراب المصريون .

(١) Corres, LXIV, No. 16, Finlay to Grey, Jan. 25, 1906, Tel. No. 5.

٢ — « نقب العقبة » وهى مركز الاقتراب الرئيسى من الساحل إلى الداخل .

٣ — « طابة » التى سبقهما الأتراك إليها .

ولكن نبه عليهما فى نفس الوقت بتجنب إثارة العداوات ما أمكن .

وأصبح واضحاً أنه لم يعد ممكناً حل المسألة محلياً مما دعا إلى إبلاغ براملى ورفعت أن المفاوضات ستبدأ فى هذا الشأن بين القاهرة ولندن واستنبول بهدف الوصول إلى حل مناسب(١) .

* * *

المفاوضات :

يمكن أن نقسم الفترة التالية التى أعقبت برقيات الصدر الأعظم فى ٢٥ يناير وحتى اتخذت الأمور شكل الأزمة السياسية خلال النصف الثانى من أبريل والنصف الأول من مايو إلى الأقسام الآتية :

أولا — <u>المباحثات الأولية ونتائجها :</u>

كان رأى كرومر أن تتخذ السياسة الإنجليزية فى المباحثات التى أزمع إجراءها مع الدولة العلية الخطوط الثلاثة الآتية :

١ — عدم المبالاة فى حالة تهديد الأتراك بطرد القوات المصرية المعسكرة داخل الحدود المصرية سواء كان الألمان وراء الترك أو لم يكونوا .

٢ — التصميم على تعيين لجنة حدود مشتركة دون تضييع الوقت .

٣ — ضرورة جلاء القوات التركية عن المراكز المصرية التى احتلتها(٢).

وفى لقاء بين السير أوكونر ووزير الخارجية التركى صباح ٢٨ يناير فى استنبول أبلغه بهذه المطالب وذكر له أن التأخير فى تعيين الحدود سيؤدى إلى نتائج وخيمة

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 29, Findlay to Grey, Jan. 25, 1906, Desp. No. 16,

(٢) Ibid., No. 39, Findiay to Grey, Jan. 28, 1906, Tel. No. 20.

وطالبه بأن ترسل الأوامر إلى القائد التركى فى العقبة بالجلاء عن المراكز المصرية.

ورد عليه توفيق باشا — وزير الخارجية — بأن هناك اجتماعاً لمجلس الوزراء التركى فى تلك الليلة وأنه سوف يقوم بإبلاغ آراء السفير البريطانى ومطالبه إلى المجلس ووعده ببذل جهده للوصول إلى اتفاق مرض (١).

ويتصل وزير الخارجية بالسير أوكونر صباح اليوم التالى ليبلغه بأن المسألة قد حسمت فقد وصلت برقية من قائد العقبة بأن تفاهماً قد أمكن التوصل إليه بعد مقابلة مع قائد القوات المصرية وأن اتفاقاً مرضياً للمسألة قد تم (٢).

ولكن تنفى القاهرة فى نفس اليوم الوصول إلى أى اتفاق ويرى فندلى أن سبب هذا الإبلاغ هو « تأثر السلطان من لهجة السفير البريطانى القوية فى محادثته مع وزير الخارجية » (٣).

ويبدو أن سبب هذا الإبلاغ التركى الرسالة التى كان قد بعث بها رشدى باشا قائد قوات العقبة إلى سعد بك رفعت قائد القوات المصرية بأنهما « إخوان نخدم نفس السلطان ، وحيث أن المقام العالى قد أتم شرح الأمر بالتفصيل لسمو خديوى مصر فليس هناك خلاف بيننا » ثم ناشده التقدم إلى السويس وتسوية المسألة بين الإخوة (٤).

على أى حال فإن السفير التركى فى لندن « موزورس باشا » قد عاد وأوضح أن الاتفاق الذى تم الحديث عنه ليس إلا بعض الإيضاحات المتبادلة بين القائد التركى فى العقبة والقائد المصرى الذى أرسل إلى تلك الجهات (٥).

ورغم تفاؤل فندلى فى القاهرة بإمكان تراجع الباب العالى عن موقفه إلى حد أنه بدأ يبحث عن مبرر لتراجع السلطان بأنه خلط بين ضبا الواقعة على الساحل الشرقى من الخليج وبين طابة الواقعة على ساحله الغربى ... رغم هذا التفاؤل إلا أنه

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 40, O'Conor to Grey, Jan. 28, 1906, Desp. No. 40.

(٢) Ibid., No. 41, O'Conor to Grey, Jan. 29, 1906, Tel. No. 12.

(٣) Ibid., No. 42, Findlay to Grey, Jan. 29, 1906, Tel. No. 21

(٤) Ibid., Inc., No. 3 in No. 63, Cromer to Grey, Feb. 4, 1906, Desp. No. 17.

(٥) Ibid., No. 57, Grey to O'Conor, Feb. 9, 1909, Tel. No. 7.

تبدد جميعه قبل أن ينتهى الشهر حين تحدث مختار باشا مع وزير الخارجية المصرى وأبلغه أن تعبير « بقاء شبه جزيرة سيناء على حالتها » الذى أتى فى برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢ يعنى أن وضع سيناء (كملحق) ومن ثم فهى من أملاك السلطان ومختلفة تماماً عن الأراضى الأخرى لمصر[١] .

كما أن الأحداث فى المنطقة موضع التنازع كانت تسير بدورها بصورة تدعو الحكومة البريطانية إلى اتخاذ موقف أشد حدة مع الباب العالى .. وينقلنا هذا إلى المنطقة حول الخليج لنرى تطور الموقف فيها .

ثانياً — الموقف المحلى واحتلال الأتراك لمراكز أخرى :

أخذ الأتراك خلال النصف الأول من فبراير يعززون مركزهم فى العقبة والمناطق المحيطة بها بصورة أقلقت حكومة لندن والسلطات البريطانية فى القـــاهرة إلى حد كبير .

ففى أول الشهر وصلت الأخبار من مصادر وثيقة بأن لواءين من قوات المشاة التركية يتقدمان إلى العقبة[٢].

وفى ١١ فبراير وصلت إلى القاهرة مجموعة من التقارير من براملى يتحدث فيها عن تهديدات القائد التركى للمركز المصرى فى جزيرة فرعون مما دعاه إلى عدم الإذن لسفينة خفر السواحل « نور البحر » بالعودة إلى السويس وذلك لتساهم فى حماية المركز المصرى .

كما ذكرت تقارير المفتش الإنجليزى أن الأتراك قد احتلوا مراكز أخرى فى الأراضى المصرية على الساحل الغربى للخليج وهى « نقب العقبة » و « القطار » بالإضافة إلى طابة التى كانوا قد احتلوها من قبل .

وقد أبلغ القائد التركى فى العقبة براملى وسعد رفعت أنه لن يستطيع الاستمرار فى الاتصال بهما فى المستقبل لعدم اعترافه بمركزهما الذى احتلاه فى الأراضى التركية[٣].

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 48, Findlay to Grey, Jan. 30, 1906, Tel. No. 48.

(٢) Ibid., No. 51, O'Conor to Grey, Feb. 3, 1906, Tel. No. 14.

(٣) Ibid., No. 65, Cromer to Grey, Feb. 11, 1906, Desp. No. 34.

وتمادى الأتراك فى تهديداتهم فبعد بضعة أيام من قطعهم الاتصال مع المركز المصرى فى جزيرة فرعون أرسل القائد العثمانى يبلغ المصريين الموجودين فى الجزيرة بأنه يحملهم عواقب رفضهم الطلبات المتعددة بالانسحاب من الجزيرة .

وأدى هـذا الموقف إلى صدور التعليمات إلى القائد المصرى التى تكرر وتؤكد ضرورة استمراره فى السيطرة على الجزيرة حيث أنها ميناء طبيعى قوى ، كما حذر المفتش البريطانى القـائد التركى من السماح لقواته بالمجىء إلى المناطق القريبة من الجزيرة(١).

وقد أدت هـذه التطورات على أرض المنطقة المتنازع عليها إلى تغير واضح فى تكتيكات الدبلوماسية البريطانية التى بدأت تغير أسلوب التفاهم إلى أسلوب الضغط السياسى العنيف بهدف الوصول إلى حل عاجل للمسألة .

ثالثاً — الضغط الدبلوماسى البريطانى :

كنتيجة للرغبة التى أبداها مختار باشا فى أن لسيناء « وضعاً خاصاً » مختلفاً عن بقية مصر وهو ما رفضته وزارة الخارجية البريطانية بتاتاً حيث أن معنى هذا أن السلطان يعتبر نفسه حراً تماماً فى تفسير برقية ٨ أبريل على هواه(٢). وكنتيجة للحدة التى وضحت فى تصرفات السلطات التركية فى المنطقة المتنازع عليها بدأ البريطانيون يلعبون لعبتهم المفضلة فى هذه الظروف .. لعبة الضغط الدبلوماسى .

ففى ٢٩ يناير قابل أوكونر الصدر الأعظم وقدم له احتجاجاً شديد اللهجة على احتلال القوات التركية لطابة وعلى إرسال التعليمات للقائد التركى بعدم السماح بالنزول للقوات المصرية فيها .

وختم الاحتجاج بأنه ليس من حق الأتراك احتلال المكان الذى هو بلا شك أرضاً مصرية ونصح بالانسحاب السريع لتجنب أزمة حادة فى الأفق(٣).

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 68, Cromer to Grey, Feb. 13, 1906, Desp. No. 34 A.

(٢) Grey of Falladon : Twenty Five years, 1892-1906, p. 125.

(٣) Corres, Part LXIV, No. 47, O'Conor to Grey, Jan. 29, 1906, Tel. No. 13.

وبعد ذلك بيومين استدعى السير أدوارد جراى السفير التركى فى لندن وأبلغه أن استمرار الوضع القائم سيؤدى إلى اضطرابات لا نهاية لها[١] .

وعندما رأى السفير البريطانى فى استنبول تقديم اقتراح مؤداه سحب قوات الجانبين من المنطقة لحين إقرار تسوية للمسألة رفض كرومر هذه الفكرة وصمم على التمسك بحق مصر فى احتلال طابة فور إخلاء الأتراك لها ، وكان رأيه أن الشىء الوحيد الذى يمكن تقديمه للسلطان هو « وعد بعدم التدخل فى الخط الحديدى بأى صورة »[٢].

وبالفعل لم يقدم أوكونر أى تنازلات فى مقابلته للصدر الأعظم فى أعقاب وصول برقية كرومرسوى الوعد بتأمين الخط الحديدى[٣]، وعاد يضغط مرة أخرى للوصول إلى اتفاق ودى للمسألة دون أى تعقيدات ذات طبيعة سياسية .

وكنتيجة لاستمرار هذا الضغط وعد الصدر الأعظم باجتماع لمجلس الوزراء لبحث المسألة بعد ذلك بيومين[٤] .

ولكن ما أن انتهى اجتماع المجلس المذكور دون الوصول إلى أى نتيجة حتى بادرت الحكومة البريطانية على الفور باتخاذ خطوتين محددتين :

الأولى : بتقديم احتجاج رسمى للسفيرالتركى فى لندن جاء فى آخره .. « والتصميم تام على الجلاء العاجل عن المراكز التى تحتلها القوات العثمانية فى الأراضى التى يديرها الخديوى وقد صدرت التعليمات بذلك إلى سفير جلالته فى استنبول .

« وتثق الحكومة البريطانية أن الباب العالى يرى بعد التطورات الأخيرة ضرورة إقرار خط الحدود بتعيين لجنة مشتركة لذلك »[٥].

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 49, Grey to O'Conor, Jan. 31, 1906, Tel. No. 51.

(٢) Ibid., No. 58, Cromer to Grey, Feb. 9, 1906, Tel. No. 32.

(٣) Ibid., No. 60, O'Conor to Grey, Feb. 9, 1906, Tel. No. 16.

(٤) Ibid., No. 59, O'Conor to Grey, Feb. 9, 1906, Tel. No. 15.

(٥) Ibid., No. 70, Memorandum communicated to Musurus Pasha, Feb. 13, 1906.

الثانية : التصاعد بالتهديد السياسى إلى حد إرسال سفينة حربية بريطانية إلى مياه الخليج .

والواقع أنه منذ أواخر يناير وكرومر يلح فى اتخاذ مثل هذا الإجراء كعامل له وزنه فى الموقف(١) . ونتيجة لهذا الإلحاح تقرر أن تبقى البارجتان « ديانا » فى السويس و « منيرفا » فى بورسعيد تحت طلب السلطات البريطانية فى القاهرة(٢) .

وفى ١٤ فبراير وبعد تقديم الاحتجاج الرسمى للسفير التركى بيوم واحد صدرت التعليمات للورد كرومر بتخويله حق الأمر بتقدم « ديانا » إلى العقبة(٣) ، وعلى الفور أصدر كرومر هذا الأمر .

ولما كان هـذا الإجراء فى جوهره يهدف إلى التأثير السياسى قبل أى شيء آخر فقد قدمت مذكرة فى نفس اليوم لموزورس باشا أبلغ فيها أن الحكومة البريطانية قد قررت إرسال أحدى سفنها الحربية إلى جزيرة فرعون نتيجة للتهديدات المستمرة من قائد العقبة التركى للمركز المصرى ولتمنع أى عمل من أعمال العدوان على الأراضى المصرية(٤) .

* * *

أتت الخطة البريطانية بثمارها سريعاً فما أن وصلت إلى استنبول الأخبار عن احتمال تقدم ديانا إلى ميـاه خليج العقبة حتى انعقد مجلس عسكرى فى يلدز فى نفس اليوم لبحث مسألة سحب القوات العثمانية من طابة والمراكز الأخرى وبحث تصرفات القائد التركى فى العقبة(٥) .

ولما لم تصل أى أنباء عن نتيجة هذا الاجتماع حتى مساء اليوم التالى — ١٥ فبراير

(١) Corres, Part LXIV, No. 38, Findlay to Grey, Jan. 28, 1906, Tel. No. 19.

(٢) Ibid., Inc. in No. 53, Lord C. Bresford to Admirality, Feb. 4, 1906.

(٣) Ibid., No. 72, Grey to Cromer, Feb. 14, 1906, Tel. No. 16.

(٤) Ibid., No. 71, Memorandum communicated to Musurus Pasha, Feb. 14, 1906.

(٥) Ibid., No. 67, O'Conor to Grey, Feb. 14, 1906, Tel. No. 19.

— قرر السير أوكونر إرسال أحد معاونيه إلى القصر للاستفسار . وقابل المسترلامب Lamb سكرتير السلطان الأول الذى أبلغه أن المجلس قد توصل إلى قرار مؤداه « أن الأراضى التى تديرها مصر بمقتضى الفرمانات لا تتضمن الأماكن محل النزاع »(١).

وأدى هـذا الرد — الغير المتوقع — إلى خيبة أمل شديدة اجتاحت السفير البريطانى فى استنبول الذى علم من مصادره الخاصة أن موقف الوزارة التركية يرجع إلى برقية وصلت من مختار باشا فى القـاهرة تذكر السلطان أن البريطانيين كانوا قد تقدموا باقتراح خلال مفاوضات ١٨٩٢ يرمى إلى أن تمتد الحدود الإدارية التركية المصرية من رأس محمد إلى العريش(٢) .

وعندما وصلت هـذه الأنباء إلى كرومر اعترض على الفكرة أشد الاعتراض وذكر « أن إدارة مصر لسيناء هو حق حصل عليه الخديوى من السلطان » ورأى المعتمد البريطانى فى القاهرة امتداد المفاوضات لانتظار الأثر الذى سينتج عن تقدم ديانا إلى العقبة ولرغبته فى مناقشة الأسباب التى دعت وزارة الحربية إلى تخفيض قوات الاحتلال فى مصر فى تلك الفترة الحرجة .

وكان رأيه أن الواجب يقتضى زيادة هـذه القوات إذا ما اتخذت المفاوضات شكلا حاداً(٣).

على أى حال فرغم قرار المجلس العسكرى إلا أن السلطان ما لبث أن أرسل خطاباً ودياً إلى السير أوكونر يبلغه فيه أن فى نيته إرسال لجنة من موظفين عثمانيين للتأكد من موقع المراكز محل النزاع وأنه سوف يسحب قواته إذا ثبت أن هذه المراكز واقعة فى أرض تديرها الحكومة المصرية .

والتقط السفير البريطانى هذا الخطاب المشجع وكتب للسلطان أنه لو حصل ممثل مصرى على عضوية هذه اللجنة ، ولو جلت القوات التركية عن تلك المراكز فسوف

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 77, O'Conor to Grey, Feb. 15, 1906, Tel. No. 20.

(٢) Ibid., No. 78, O'Conor to Grey, Feb. 16, 1906, Tel. No. 21.

(٣) Ibid., No. 81, Cromer to Grey, Feb. 17, 1906, Tel. No. 41.

يوصى — إثباتاً لحسن نية الحكومة البريطانية نحو تركيا — بألا تحتلها القوات المصرية حتى يتم الاتفاق بشأنها(١).

ولكن ما حدث من تشكيل هذه اللجنة التركية وعملها لم يأت بأكثر من خيبة أمل جديدة للبريطانيين .

رابعاً — اللجنة التركية :

خلال الشهر التالى ما بين منتصف فبراير ومنتصف مارس كانت اللجنة التى اقترح السلطان إرسالها للتحرى فى المنطقة المتنازع عليهـــا هى العامل الأساسى فى الموقف .

ولكن نتيجة لسوء فهم من الجانب البريطانى عن طبيعة هذه اللجنة لم يساهم مجيئها فى حل المشكلة وإنما زادها تعقيداً ودفعها خطوة نحو الأزمة .

فبينما نظر البريطانيون إلى هذه اللجنة على أن لها صلاحيات واسعة من التحرى والتفاوض والاتفاق ألفها السلطان على أساس أنها لجنة تحرى فحسب ، وعلى ضوء هذه النظرة البريطانية طلب أوكونر فور تقديم العثمانيين للاقتراح إليه أن يحصل ممثل للحكومة المصرية على عضوية هذه اللجنة ، وبعد وصول عضوى اللجنة إلى القاهرة دون اتصال بالحكومة المصرية ضغط السفير البريطانى فى استنبول « بضرورة إرسال تعليمات محددة للمبعوثين العثمانيين للدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية »(٢).

بل وصل الأمر بالسلطات البريطانية فى القاهرة إلى تشكيل اللجنة المصرية التى ستتولى هذه المفاوضات مع المندوبين العثمانيين .. وقد تشكلت من سرهنك باشا وسعد بك رفعت والكابتن أوين Owen رئيس إدارة المخابرات المصرية والذى كما رأى كرومر — « سيتولى الإدارة الفعلية للمفاوضات »(٣) .

ونتتبع الآن خطوات هذه اللجنة ومصيرها ، ففى اليوم التالى لاقتراح السلطان

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 83, O'Conor to Grey, Feb. 18, 1906, Tel. No. 23.

(٢) Ibid., No. 110, O'Conor to Grey, March 2, 1906, Tel. No. 31.

(٣) Ibid., No. 112, Cromer to Grey, Feb. 22, 1906, Desp. No. 21.

لإرسال من ينوب عنه فى التحرى عن حقيقة موقع المراكز المتنازع عليها أبلغ وزير الخارجية التركية السير أوكونر أن ثمة برقية أرسلت إلى مختار باشا بأن يتقدم إلى العقبة سريعاً ليبحث مسألة الحدود .

ولكن رفض السفير البريطانى فى استنبول هذه الفكرة وأعلن عدم ارتياح حكومته لاختيار مختار باشا بالذات لهذا الدور[١] .

ونتيجة لهذا الرفض عدلت الحكومة العثمانية عن اختيارها وقررت اختيار ضابطين تركيين للمهمة بدلا من المندوب السامى التركى فى القاهرة وإن كانت قد طالبت فى نفس الوقت بانسحاب « ديانا » فى مقابل إرسال أوامر إلى القائد التركى فى العقبة بعدم التدخل فى شئون جزيرة فرعون ، ولكن لم يجد هذا الطلب أذناً صاغية من الحكومة البريطانية[٢] .

على أى حال ترك الضابطان اللذان تم اختيارهما (مظفر بك وفهمى افندى) استنبول صباح ٢٠ فبراير قاصدين إلى الإسكندرية[٣] ، وما أن وصلا إلى القاهرة حتى دخلا قصر مختار باشا ولم يظهرا خارجه ، وحتى أول مارس لم يظهر أى أثر للمندوبين العثمانيين ولم يحاولا الاتصال بأى مسئول مصرى أو بريطانى ، خاصة أن الخديوى كان فى هذا الوقت فى رحلة فى الصحراء كان مفروضاً ألا يعود منها قبل ٤ مارس[٤] .

ونتج عن جمود الموقف أن طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفيرها فى استنبول أن يضغط على الباب العالى ليتحرك مبعوثاه[٥] ، وطلب أوكونر مقابلة السلطان فى اليوم التالى وطالبه بضرورة إرسال التعليمات للمبعوثين العثمانيين لبدء التفاوض مع الحكومة المصرية[٦] .

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 86, O'Conor to Grey, Feb. 19, 1906, Tel. No. 25.

(٢) Ibid., No. 87, O'Conor to Grey, Feb. 20, 1906, Tel. No. 26.

(٣) Ibid., No. 88, O'Conor to Grey, Feb. 20, 1906, Tel. No. 22.

(٤) Ibid., No. 104, Cromer to Grey, Feb. 28, 1906, Tel. No. 51.

(٥) Ibid., No. 109, Grey to O'Conor, March 1, 1906, Tel. No. 19.

(٦) Ibid., No. 110, O'Conor to Grey, March 2, 1906, Tel. No. 31.

ولـكن قبل عودة الخديوى من رحلته بيوم واحد — ٣ مارس — صدرت الأوامر من الاستانة للضابطين التركيين بالسفر على الفور إلى العقبة عن طريق بيروت ومنها إلى دمشق فمعان فالعقبة .

وكان هذا الوقف غير متوقع لدى المسئولين البريطانيين ، وكما عبرت المقطم لسان حال الاحتلال فى هذا الوقت « لقد وقع صنيع الحـكومة الحميدية هذا موقع الدهشة والاستغراب عند جميع الذين علموا به »[١] .

وقد امتزجت الدهشة بالضيق الشديد من جانب الحـكومة البريطانية التى قررت تعبيراً عن هذا الضيق أن تتقدم فى نفس يوم وصول المبعوثين التركيين إلى العقبة بمذكرة شديدة اللهجة مطالبة بالإسراع بسحب القوات العثمانية من طابة[٢] .

وقد سبق تقديم هذه المذكرة البريطانية برقية احتجاج من الخديوى للسلطان لمغادرة المبعوثين للبلاد دون أن يتصلا به ، ويذكر السلطان باحتجاجه على احتلال القوات التركية للأراضى المصرية[٣] .

وكان رد الحـكومة العثمانية على هذه الاحتجاجات تعزيز قواتها الموجودة فى العقبة فأرسلت لواء ونصف من المشاه إليها[٤] . كما أبلغ مختار باشا الخديوى فى ١٢ مارس أن المبعوثين التركيين ليس لهما أى سلطة مستقلة ، وإنما قد أرسلا لمعاونته[٥]. أما احتجاجات الحـكومة البريطانية فكان الرد عليها دائماً طلب الانتظار إلى حين وصول تقرير المبعوثين من العقبة .

ودارت المشاورات فى هذا الوقت بين المسئولين البريطانيين حول إرسال سفينة حربية أخرى إلى العقبة بهدف فرض مزيد من الضغط على السلطان[٦] .

---

(١) المقطم ، العدد ٥١٤٦ فى ٥ مارس ١٩٠٦ .

(٢) Corres, Part LXIV, No. 126, O'Conor to Grey, March 11, 1906, Tel. No. 35.

(٣) Ibid., No. 122, Cromer to Grey, March 8, 1906, Tel. No. 59.

(٤) Ibid., No. 130, O'Conor to Grey, March 12, 1906, Tel. No. 37.

(٥) Ibid., No. 134, Cromer to Grey, March 13, 1906, Tel. No. 65.

(٦) Ibid., No. 136, O'Conor to Grey, March 15, 1906, Tel. No. 38.

وقد وافق السير إدوارد جراى على الفكرة وإن رأى أن يسبقها إبلاغ استنبول أولا بهذه النيــــة إذا لم تنسحب القوات التركية تماماً وبسرعة من طابة والمناطق المصرية[١].

وما أن أبلغت تركيا بهذا القرار حتى تحرك ممثلوها فى القاهرة وفى العقبة .

فى القــاهرة أوعز مختار باشا لجريدة « الأهرام » بأن تنشر خبراً مؤداه أن الأتراك سوف يرسلون قوة إلى نخل لحماية مداخل خليج العقبة كما تعمل بريطانيا على تأمين مداخل خليج السويس[٢] ، كما أبرق فى نفس الوقت للسلطان يلح عليه بعدم الخضوع للتهديد البريطانى والتمسك بالمراكز المحتلة[٣] .

وفى العقبة أبلغ رشدى باشا القــائد التركى الـكابتن فيبس هورنبى Hornby قبطان البارجة ديانا بأنه متمسك بأن الحدود تمتد من السويس إلى رفح ولا يعترف — نيابة عن حكومته — ببرقية ٨ أبريل ١٨٩٢[٤].

وكان الرد على احتجاج بريطانى عنيف تم تسليمه إلى موزورس باشا فى ٢١ مارس[٥] أن أبلغ الباب العالى السير أوكونر أنه لا يوافق على تبادل المذكرات مع الحـكومة البريطانية بشأن الحدود المصرية فهذه مسألة تخص تركيا ومصر فقط[٦].

* * *

ما لبث المبعوثان التركيان أن بعثا بتقريرهما إلى استنبول مؤكداً وقوع طابة فى الأراضى التركية[٧]، وتبع معرفة فحوى هذا التقرير أن تقدم مختار باشا بطلب لفتح

(١) Corres, Part LXIV, No. 140, O'Conor to Grey, March 16, 1906, Tel. No. 107.

(٢) Ibid., No. 146, Cromer to Grey, March 19, 1906, Tel. No. 70.

(٣) Ibid., No. 147, O'Conor to Grey, March 19, 1906.

(٤) Ibid., No. 148, Cromer to Grey, March 21, 1906, Desp. No. 148,

(٥) Ibid., No. 149, Grey to O'Coner, March 21, 1906, Desp. No. 28.

(٦) Ibid., No. 168, O'Conor to Grey, March 27, 1906, Tel. No. 46.

(٧) Corres, Part LXV, No. 7, O'Conor to Grey, April 2, 1906, Tel. No. 53.

باب المفاوضات مع الخديوى لتسوية المسألة(١) .

ولما كان قرار إرسال سفينــة أخرى بريطانية قد تعطل نتيجة لبعض الخلافات الإدارية بين البحرية ووزارة الخارجية(٢) ، ولما كان أعضاء مجلس العموم قد بدأوا يطالبون بإحالة المسألة كلها إلى التحكيم وهو ما لم تكن الحـكومة البريطانية راغبة فيه لما يستتبعه من تعقيدات سياسية طويلة(٣) . ولما كان هناك بقية من أمل فى تسوية المسألة عن طريق المفاوضة رأى البريطانيون الموافقة على المفاوضات المقترحة ... ولـكن بشروط :

شرط أول : ضرورة تخويل مختار باشا رسمياً من استنبول لمفاوضة الخديوى(٤) .

شرط ثان : أن تتم اللقاءات الخاصة بهـذه المفاوضات بحضور رئيس وزراء الخديوى وزير خارجيته(٥) .

ورغم تنفيذ هذين الشرطين إلا أن المسئولين البريطانيين فى القاهرة أو استنبول قد أعربوا عن تشاؤمهم من نتيجة هذه المفاوضات وأن قصد الأتراك منها ليس إلا « محاولة لإضاعة الوقت »(٦) .

وينقلنا هذا إلى المرحلة الأخيرة من مراحل محاولات حل المشكلة قبيل الأزمة وهى مرحلة المفاوضات .

خامساً — المفاوضات المصرية — التركية :

تم أول لقاء بين مختار باشا من ناحية وبين الخديوى ورئيس وزرائه ووزير خارجيته من ناحية أخرى يوم الأربعاء ١١ أبريل ١٩٠٦ .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 15, Cromer to Grey, April 5, 1906, Tel. No. 87.

(٢) Ibid., No. 166, Admiralitiy to Foreign Office, March 27, 1906.

(٣) من طلب المستر بيلوك Belloc عضو مجلس العموم البريطانى لوزير الخارجية فى جلسة ٢ أبريل .

Parliamentary Debates — House of Commons, Fourth Series, Vol. 155, p. 169.

(٤) Corres, Part LXV, No. 22, Cromer to Grey, April 6, 1906, Tel. No. 89.

(٥) Ibid., No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٦) Ibid., No. 16, Cromer to Grey, April 5, 1906, Tel. No. 88.

وكشف المندوب السامى العثمانى كافة الأوراق التركية فى هذا اللقاء ، فمع اعتراف مختار باشا بأن المسألة يجب أن تفسر على أساس برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ إلا أنه فسر هذه البرقية على الأسس الآتية :

١ — أن هضبة سيناء تتكون فقط من الأراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس وبما أن طابة تقع جنوب هـذا الخط فهو يعترف بها كنقطة واقعة فى الهضبة وبالتالى فى مصر .

٢ — أن الأراضى المصرية شمال هذه المنطقة تسير حدودها مع الخط بين رفح والسويس ، أما الأراضى التى يحدها من الشمال الغربى الخط بين رفح والسويس وجنوباً الخط من السويس إلى العقبـة وشرقاً الخط من العقبة إلى رفح فهى أراضى تركية .

وتحدث مختار باشا فذكر أن السلطان يعلق أهمية كبيرة لخط الحدود المقترح لرغبته فى مد خط حديدى إلى العقبة ومنه خطوط فرعية إلى السويس وبورسعيد .

ولـكن المندوب السامى التركى استدرك — بصورة مقصودة — فأعلن أنه فى إمكانه رغم رغبة الباب العالى أن يعقد معاهدة على أساس أن خط الحدود يمتد مباشرة من رفح إلى رأس محمد وبذلك يقع كل الساحل الغربى لخليج العقبة ضمن الأراضى التركية(١).

وكان معنى الاستجابة لطلبات السلطان فى رأى كرومر « السماح ببناء خط حديدى حتى شواطىء قناة السويس ، وعملية البناء ستتم طبعاً تحت إشراف الألمان . وهذه مسألة تمس مصالح بريطانيا مباشرة وعلى قدر عظيم من الأهمية فهى لن تهدد حرية مصر فحسب بل يمكن أن تشكل تهديداً تركياً خطيراً على حرية الملاحة فى قناة السويس وذلك امتثالا لطلبات قوة أوروبية أخرى »(٢).

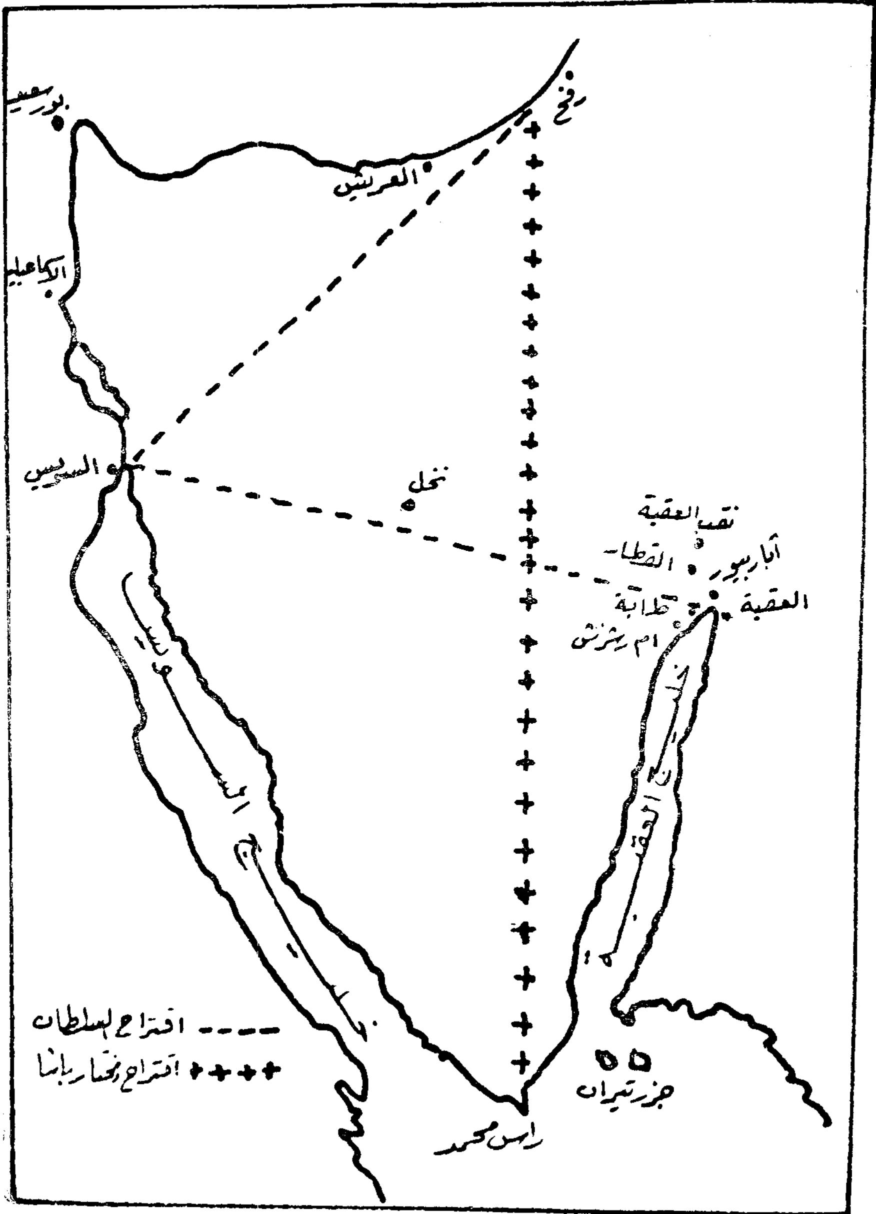
أما الموافقة على طلب مختار باشا فقد كان يعنى :

---

(١) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٢) Ibid., No. 39, Cromer to Grey, April 11, 1906, Tel. No. 98.

عن Blue Books : Egypt No. 2, 1906, p. 36.



خطوط الحدود التى اقترحها الأتراك

اثناء المفاوضات

١ — غلق خليج العقبة فالقناة الصالحة للملاحة والتي تؤدى إلى هـذا الخليج عرضها ٤٠٠ ياردة ويستطيع الأتراك بنـاء قلعة فى النقطة المواجهة لجزر تيران مما يجعل الدخول إلى خليج العقبة شبه مستحيل للسفن البريطانية ويجعله من الناحية الفعلية بحراً تركياً مغلقاً يهدد الطريق إلى الهند وذلك بقوارب الطوربيد التى يمكن إرسالها بسهولة فى وحدات من العقبة .

٢ — سوف تـكون الحدود التركية على بعد ١٠٠ ميل فقط من السويس وقريبة جداً من « نخل » وهى مركز إستراتيجى مهم جداً يمكن أن تتعرض مصر باستمرار للخطر منه .

٣ — سوف تصبح بعض القبائل العربية التى ظلت دائماً تحت الإدارة المصرية تحت الإدارة التركية وهذا الإجراء سيسبب متاعب كبيرة فى شبه جزيرة سيناء[١] .

وبناء على ذلك تقرر رفض كافة وجهات النظر التركية وقطع المفاوضات التى بدأها مختار باشا والتفاهم رأساً مع استنبول .

وأرسل الخديوى رده — بناء على نصيحة كرومر — على مقترحات مختار باشا فى برقية طويلة إلى الصدر الأعظم يوم ١٤ أبريل يبلغه فيها أن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ كأساس للمفاوضة وأنه إذا ما كان هناك بعض البقاع المعينة مشكوك فى وضعها ، فيمكن أن يمسح المهندسون خط الحدود بين رفح والعقبة ، وبدلا من أن ينتهى هذا الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطة على ساحل الخليج تبعد ما لا يقل عن ثلاثة أميال إلى غرب القلعة .

وختم الخديوى برقيته أنه إذا ما قبلت مقترحاته فسوف تصبح طابة ضمن الأراضى المصرية وعلى القوات التركية وقتئذ أن تنسحب منها[٢] .

ولأكثر من أسبوع لم يحدث شىء يستحق التسجيل . . وفجأة تحركت كافة أجهزة الدولة العثمانية تبذل كل جهودها لدفع الموقف إلى أزمة . . وعلى حد تعبير السير إدوارد جراى « يبدو أن السلطان عبد الحميد كان متوقاً لإنذار »[٣] .

(١) Corres, Part LXV, No. 44, Cromer to Grey, April 13, 1906, Tel. No. 101.

(٢) Ibid., No. 46, Cromer to Grey, April 14, 1906, Tel. No. 103.

(٣) Grey of Falladon, op. cit., p. 125.

الأزمة :

كان أول رد فعل لبرقية الخديوى إلى الصدر الأعظم المؤرخة فى ١٤ أبريل رد الأخير عليه بعد ثمانية أيام كاملة — ٢٢ أبريل — ببرقية طويلة يذكر فيها أن الأراضى المذكورة فى الفرمان الإمبراطورى لا تحوى سيناء أو خليج العقبة وأن برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ التى تعتبر ملحقاً لفرمان التولية تشير فقط إلى القسم الغربى من سيناء ، ويستطرد الصدر الأعظم فى برقيته بأنه قد تقرر إقامة متصرفية العقبة وأن على الخديوى اتخاذ الخطوات المناسبة لإنهاء هذه المسألة وعدم السماح بأى تدخل خارجى من أى نوع(١).

كما وصل فى نفس الوقت خطاب خاص من السلطان إلى الخديوى بنفس المعنى ويكرر المطالبة « بنهو هـذا الأمر بدون إعطاء فرصة لتمكين المداخلة الأجنبية واستكمال الأسباب لإعادة ارتباط موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه شيمتكم الجليلة المنطوية على العلم بدقائق الأمور »(٢) .

وفى ٢٥ أبريل طلب مختار باشا مقابلة الخديوى ، وتمت المقابلة بحضور رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ولم يقدم المندوب السامى التركى أى اقتراحات جديدة فى هذه المقابلة وإنما قدم تهديداً .. فقد ذكر أنه يجب أن يفهم أن المسألة لن تبحث أكثر من ذلك وأنه يجب إطاعة أوامر الحكومة العثمانية(٣).

وفى نفس اليوم حدث عدوان آخر على الحدود المصرية فقد أبرق مراسل المقطم فى العريش بأن الجنود العثمانيين قد أزالوا الأعمدة الرخامية القائمة فى نقطة رفح بمنزلة حدود ثابتة بين الحكومة المصرية والحكومة الحميدية . مع أن تلك الأعمدة قد نقش عليها اسم الجناب العالى وتاريخ حضوره إلى تلك النقطة فألقته الجنود التركية على الأرض ولم تحترم الإسم الكريم المنقوش عليه(٤).

---

(١) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٢) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٨٥ .

(٣) Corres, Part LXV, No. 72, Cromer to Grey, April 25, 1906, Tel. No. 113.

(٤) المقطم — العدد ٥١٨٩ بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٠٦ .

وقد طير كرومر الخبر إلى لندن وذكر معه أن أهالى العريش قد أبدوا ما لا مزيد عليه من الانزعاج بسبب هذا الحادث(١).

ووصلت التقارير أيضاً إلى القاهرة بأن الحامية التركية فى العقبة وصلها إمدادات متزايدة من المدافع والرجال ، وقد صرح رشدى باشا قائد هذه الحامية بأن فى نيته التقدم نحو نخل .

يضاف إلى كل ذلك أن الجرائد المصرية المؤيدة للجامعة الإسلامية قد ضاعفت من حملتها على موقف بريطانيا إلى حد أن كرومر كتب فى هذا الوقت « أنه من الممكن الآن أن يتحول أى حادث صغير إلى ثورة دينية عارمة » .

والواقع أن عملية الإثارة لم تقتصر على الصحف بل ألقيت الخطب فى بعض الجوامع وأقامت بعض الطوائف الاحتفالات الدينية بهدف الدعاية وإظهار التأييد للسلطان ، وقد رأى كرومر أصبع مختار باشا وراء كل هذا(٢).

وكان على الحكومة البريطانية أمام كافة هذه الإجراءات التركية أن تتخذ موقفاً حاسماً ومن ثم بدأت فى خلال الأيام القليلة فى أواخر أبريل وأوائل مايو تتبلور فكرة تقديم « إنذار » للحكومة العثمانية وينقلنا هذا إلى قصة تلك الأيام ...

مقدمة الإنذار :

كانت فكرة القيام بعمل حاسم ضد الأتراك تراود المعتمد البريطانى فى القاهرة منذ أواخر مارس . وقد رفض كرومر كل تفكير يشتم منه أى استسلام لمطالب السلطان أو لبعضها لأنه « سوف ينتج أسوأ الأثر إذا ما أذعنا لرغبة السلطان فى تمزيق شروط الفرمان بأى وسيلة » ، ولكنه مع ذلك طالب بالتمهل « فمن المرغوب منح جلالته كل فرصة للخضوع لاحتجاجاتنا حتى إذا اضطررنا إلى القيام بأى عمل حاسم لا يكون لديه حجة »(٣) .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 75, Cromer to Grey, April 25, 1906, Tel. No. 117.

(٢) Ibid., No. 62, Cromer to Grey, April 22, 1906, Tel. No. 109.

(٣) Corres, Part LXIV, No. 164, Cromer to Grey, March 27, 1906, Desp. No. 80.

وفكرة عدم تقديم أى تنازلات عادة يكررها السفير البريطانى فى استنبول بعد ذلك بشهر كامل حيث رأى « أن مثل هذا العمل سيعتبر علامة ضعف وسيزيد من الصعوبات التى تواجهنا »(١) .

ولكن قبل اتخاذ « الإجراء الحاسم » المطلوب كان على الحكومة البريطانية أن تبحث أمرين : أولهما تأمين موقفها الدولى والمحلى قبل اتخاذ هذا الإجراء ، وثانيهما نوع الإجراء المرغوب .

١ — تأمين الموقف الدولى والمحلى :

(ا) الموقف الدولى : لما كان توقيت نشوب الأزمة متفقاً مع انعقاد مؤتمر الجزيرة الثانى فى يناير ١٩٠٦ فقد تصور البريطانيون أن ألمانيا تعمل على تحويل أنظارهم إلى شىء آخر فدفعت السلطان إلى اختلاق المشكلة(٢).

وقد تضاعف الشك فى موقف ألمانيا نتيجة لاصطحاب الحملة الصحفية على البريطانيين بمقالات مليئة بالمديح والثناء على « دولة ألمانيا » لا سيما من اللواء التى زار رئيس تحريرها مصطفى كامل برلين فى تلك الفترة وبقى بها بعض الوقت .

أما فرنسا فمنذ البداية وقد أبدت عن طريق سفيريها فى لندن واستنبول الاستعداد لتقديم كل معونة ممكنة للجانب البريطانى(٣) .

ومع انتهاء مؤتمر الجزيرة خلال أبريل تحول الموقف تماماً لصالح الجانب البريطانى ... فبالنسبة لألمانيا تقدم « الكونت مترنيخ » سفيرها فى لندن إلى وزير الخارجية البريطانية بتأكيدات مؤداها أن الحكومة الالمانية لا تقدم أى عون أو تأييد للحكومة التركية فى موقفها من مسألة طابة ونفى الاتهامات التى رددتها الصحافة البريطانية بهذا المعنى(٤).

---

(١) Corres, Part LXV, No. 65, O'Conor to Grey, April 23, 1906, Tel. No. 66.

(٢) Corres, Part LXIV, No. 50, Findlay to Grey, Jan. 27, 1906, Desp. No. 14.

(٣) Ibid., No. 129, O'Conor to Grey, March 5, 1906, Desp. No. 150.

(٤) Corres, Part LXV, No. 97, Grey to Sir F. Lasselles (Berlin) April 30, 1906, Tel. No. 122.

أما فرنسا فقد عبرت جريدة الطان فى مقال لها ٢٨ أبريل عن موقف الحكومة الفرنسية بأنها « متفقة تماماً مع بريطانيا بشأن مسألة الحدود المصرية — التركية وأنها سوف تنفذ كافة التزاماتها الناتجة عن الاتفاق الودى فى ٨ أبريل ١٩٠٤ وأن على أصدقائها الإنجليز أن ينتظروا نفس المعونة الودية التى قدموها فى مؤتمر الجزيرة »(١).

وقد تمت لقاءات متعددة يوم ٣٠ أبريل بين وزير الخارجية البريطانية وسفراء الدول الصديقة فقد اجتمع أولا مع المسيو كامبو وأبلغه بالموقف ، وكان رأى السفير الفرنسى وجوب استخدام إجصاء قوى مع الأتراك(٢)، كما اجتمع بالسفير الروسى الذى رأى إبلاغ حكومته على الفور بالموقف(٣).

وكانت ردود الحكومتين مشجعة للغاية فلم تكتف الحكومة الفرنسية بتقديم تأييدها ، بل أن المسيو بواتيرو Boutiron السفير الفرنسى فى سان بطرسبرج تحادث مع الكونت لامسدروف Lamsdroff وزير الخارجية الروسى فى المسألة مما دعا الأخير إلى إرسال تعلياته إلى المسيو زينوفيف السفير الروسى فى استنبول لينسق جهوده مع زميليه الفرنسى والإنجليزى للضغط على الباب العالى .

وقد أعرب الكونت لامسدروف للسفير البريطانى المستر رايس عن رغبته فى عمل مشترك للسفارات الثلاث فى استنبول(٤) .

كما أبلغ السفير الفرنسى البريطانيين بصورة رسمية بأن حكومته قد أرسلت تعلياتها لسفيرها فى استنبول لاستعمال كل نفوذه لإجبار السلطان على الموافقة على المطالب البريطانية(٥) .

وبهذا أصبح الجو الدولى ممهداً تماماً لاتخاذ « الإجراء الحاسم » .

(١) Corres, Part LXV, No. 92, Sir F. Bertie to Grey, April 28, 1906, Desp. No. 183.

(٢) Ibid., No. 96, Grey to Bertie, April 30, 1906, Tel. No. 241.

(٣) Ibid., No. 98, Grey to Spring Rice, April 30, 1906, Tel. No. 195.

(٤) Ibid., No. 111, Spring Rice to Grey, May 2, 1906, Tel. No. 80.

(٥) Ibid., No. 115, Grey to Bertie, May 2, 1906, Tel. No. 57.

(ب) للموقف المحلى : زادت حدة الجرائد المصرية ذات الاتجاه الإسلامى فى الأيام الأخيرة من أبريل وأوائل مايو إلى درجة كبيرة فى هجومها على التصرفات البريطانية فى المسألة برمتها . فقد هاجمت إنكار حقوق سيادة الدولة العلية على مصر حيث أن « كل طلبات مولانا السلطان مجابة لدى مولانا الخديوى وأن المصريين لا يريدون مساعداً لهم ضد سيدهم فليرجع الدخيل ويتخذ عن ذلك باباً »[١] .

وكتب مصطفى كامل فى اللواء بأنه « لا يسلم بأن لانجلترا الحق فى الدفاع عن بلادنا ضد الدولة العلية إلا كل راغب فى سيادة الإنجليز علينا لأنه ليس لانجلترا صفة شرعية ولا رسمية فى هذا القطر »[٢] .

ونصحت جريدة « الظاهر » انجلترا بعدم التهور فى مسألة العقبة فإن عليها أن «تعلم أنها وإن كانت ذات ممالك واسعة فنصف ممالكها يرى طاعة مولانا الخليفة الأعظم ، فهل إذا استمرت فى عنادها لا ترى خطراً على السلام العام وإن لم يكن فهل لا يوجد خطر على مستعمراتها التى يقطنها المسلمون »[٣] .

وتقدم لنا نفس الجريدة وصفاً لأحوال المصريين فى تلك الأيام فتقول « إن الفتيان استعادوا من آبائهم وأجدادهم قصص الثورة العرابية وتساءلوا عما يصنعون لو اشتعلت نيران القتال على حدود القنال .

« وسرت الأخبار إلى العامة وما أسرع سريان تلك الأنباء فتلقفوها بأسرع ما يخطف الظمآن إناء الماء . فلم يكن أحدنا يسير فى طريق أو يمر بجماعة أو يحادث عامياً إلا ويسرى التحمس فى حديثه »[٤] .

وبسبب هذه اللهجة العنيفة وهذا الجو العام كانت احتمالات ردود فعل ضخمة فى مصر نتيجة لاتخاذ الإجراء المنتظر كبيرة ، ولهذا فقد رؤى قبل اتخاذ هذا الإجراء أن

(١) جريدة « الأمة » فى ٢٢ أبريل ١٩٠٦ مقال بعنوان « لم يتداخل الانجليز فى مشكلة العقبة » .

(٢) جريدة « اللواء » فى ٢٢ أبريل ١٩٠٦ مقال بعنوان « مسئلة طورسينا » .

(٣) جريدة الظاهر فى ٣٠ أبريل ١٩٠٦ .

(٤) جريدة الظاهر فى ١٣ مايو ١٩٠٦ .

يتم زيادة جيش الاحتلال البريطانى فى مصر[١] .

وطلب زيادة الحامية البريطانية فى مصر كان كرومر يلح فى تلبيته منذ أوائل أبريل كوسيلة للضغط على السلطان[٢] ، ولما أخذت الأزمة تطل برأسها زاد إلحاح المعتمد البريطانى لزيادة جيش الاحتلال وكان رأيه أن القوة الموجودة فى مصر وقتذاك لا تكفى إلا للسيطرة على القاهرة والإسكندرية فقط .. ولكن ماذا عن الباقى[٣] .

وما لبثت وزارة الخارجية البريطانية أن وافقت على قرار إرسال القوات المطلوبة ورأت إعلان هذا القرار بصورة عامة ليكون له تأثيره المطلوب على الرأى العام فى داخل مصر[٤] .

وفى ٢٦ أبريل صدرت الأوامر بتحرك ثلاثة فيالق من كريت إلى القاهرة تعززها قوة أخرى من مالطة إلى جانب إرسال قوة من المدفعية من بريطانيا نفسها على أن يتم تحرك هذه القوات قبل آخر الشهر[٥] . وبالفعل تم وصول أغلب هذه القوات قبل اتخاذ « الإجراء الحاسم » .

وقد هاجمت الجرائد المصرية هذا الإجراء وتساءلت عمن طلب هؤلاء الجند « هل طلبتهم مصر حتى تتكفل بنفقتهم مع العلم بأنها تنفق فى العام على إخوانهم المعسكرين فى قصر النيل والعباسية والقلعة نحو ٨٠٠ ألف جنيه . أليس من الظلم أن تكلف مصر بمبلغ ١٦٠ ألف جنيه لهؤلاء القادمين مع أننا لم نطلبهم ولسنا فى حاجة إليهم ، وليست مصر فى حال تدعو إلى الخوف والقلق حتى تحشد لها الجنود وتجند الفرق »[٦] .

كما عملت السلطات البريطانية فى القاهرة على تدعيم مركزها الداخلى بإجراء آخر وهو المواجهة السريعة لتحطيم الأتراك لأعمدة الحدود عند رفح ، وعلى هذا

---

(١) Corres, Part LXV, No. 71, Grey to Cromer, April 24, 1906, Tel. No. 52.

(٢) Ibid., No. 11, Cromer to Grey, April 4, 1906, Tel. No. 84.

(٣) Ibid., No. 47, Cromer to Grey, April 16, 1906, Tel. No. 104.

(٤) Ibid., No. 55, Grey to Cromer, April 19, 1906, Tel. No. 45.

(٥) Ibid., No. 76, War Office to Foreign Office, April 26, 1906.

(٦) جريدة الظاهر فى ٢ مايو ١٩٠٦ .

فقد اقترح كرومر إرسال البارجة « منيرفا » التى كانت راسية آنذاك فى بور سعيد إلى العريش أو رفح لتحرى حقيقة الموقف وأن يقدم قائدها الكابتن ويموث Weymouth احتجاجاً شديداً للسلطات التركية إذا وجد أن الأعمدة قد أزيحت فعلا[١] .

وفعلا صدرت التعليمات لمنيرفا فى ٢٧ أبريل لتقوم بالمهمة التى اقترحها المعتمد البريطانى فى القاهرة[٢] .

وفى أول مايو قدم الكابتن « ويموث » التقرير المطلوب ، وأبلغ أن الأعمدة قد أزاحها الترك فعلا ، وذكر أنه رغم محاولة الترك لمنع البارجة البريطانية من الاقتراب من البر ، إلا أن القائد الإنجليزى ومعه موظف مصرى كبير هو « نعوم بك شقير » قد تمكنا من مقابلة قائد القوة العثمانية فى رفح وتسليمه الاحتجاج[٣].

٢ — نوع الإجراء المطلوب :

لما كان قد ثبت عدم جدوى المفاوضات بعد تلك المحاولات الطويلة التى تمت منذ احتلال الأتراك لطابة حتى أوائل مايو ١٩٠٦ ، ولما كان طرفا النزاع قد رفضا الالتجاء إلى الوسائل السلمية الأخرى سواء بالتحكيم الذى رفضته الحكومة البريطانية ورآه السلطان « مدعاة لتعقيدات متعددة لا ترغبها الحكومة العثمانية »[٤] أو بالعرض على محكمة لاهاى التى رفضها كرومر « لأنها ستكون فرصته لألمانيا لمعاملتنا بالمثل على موقفنا فى مؤتمر الجزيرة ، وذلك بإثارة المسألة المصرية كلها »[٥] ، كما رفضها السلطان فى برقية له إلى سفيره فى لندن وذكر أنه « قوى بما فيه الكفاية

---

(١) Corres, Part LXV, No. 79, Cromer to Grey, April 26, 1906, Tel. No. 118.

(٢) Ibid., No. 83, Grey to Cromer, April 27, 1906, Tel. No. 50.

(٣) Ibid., No. 103, Cromer to Grey, May 1, 1906, Tel. No. 129.

(٤) Ibid., No. 59, Inc. No. 6, Yildiz to Musurus Pasha, March 25, 1906.

(٥) Ibid., No. 39, Cromer to Grey, April 11, 1906, Tel. No. 98.

الدفاع عن حقوقه »[١] . نقول إنه بعد استنفاذ هذه الوسائل كان من المنتظر أن تكون طبيعة الإجراء المطلوب عسكرية بالضرورة .

وقد تقرر منذ البداية ألا يكون هذا الإجراء من ناحية البحر الأحمر حتى لا يتخذ ذريعة بأنه تهديد للأماكن المقدسة الإسلامية مما يثير ثائرة الشعور الإسلامى[٢].

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت حريصة للغاية منذ البداية على تجنب إثارة المشاعر الإسلامية سواء داخل مصر أو خارجها لا سيما أن تحذيرات متعددة قد وصلتها فى هذا الشأن ، ففى خلال مقابلة بين السير أوكونر والسلطان عبد الحميد فى ٥ مارس ألمح الأخير إلى خطورة الموقف البريطانى « لأن الأراضى موضع النزاع ذات صلة مباشرة بالمراكز الإسلامية المقدسة »[٣]، كما نبه بلنت أيضاً فى نفس الوقت إلى خطورة مسألة سيناء لصلتها « بطريق الحج البرى بين القاهرة والمدينة »[٤].

كما تقرر أيضاً استبعاد أى إجراء عسكرى محلى ، فعند ما اقترح السفير البريطانى فى استنبول أن تقوم قوة انجليزية بالتقدم إلى المناطق محل النزاع وطرد القوات التركية من طابة بل ومن العقبة إذا لزم الأمر [٥] رفض وزير الخارجية هذا الاقتراح لأنه سيستدعى تجميع قوات كبيرة لطرد الأتراك والسيطرة على المنطقة كما أن حرارة الجو فى هذا الوقت من العام — مايو — كانت لا تشجع على مثل هذا الإجراء[٦] .

وقد رؤى أن أنسب إجراء هو « مظاهرة بحرية فى شرق البحر المتوسط » بالقرب من السواحل التركية ، فقد اقترح السير إدوارد جراى أن يتجمع الاسطول

(١) Corres, Part LXV Inc. in No. 37, Cromer to Grey, April 10, 1906, Tel. No. 58.

(٢) Ibid., No. 79, Cromer to Grey, April 26, 1906, Tel. No. 118.

(٣) Corres, Part LXIV, No. 129, O'Conor to Grey, March 5, 1906, Desp. No. 150.

(٤) Blunt, W.S., My Diaries, p. 133.

(٥) Corres, Part LXV, No. 109, O'Conor to Grey, May 2, 1906, Tel. No. 75.

(٦) Ibid., No. 114, Grey to O'Conor, May 2, 1906, Tel. No. 62.

البريطانى أولا فى بيريه فى اليونان وإن لم يكف هذا لإذعان العثمانيين تتقدم قطع هذا الأسطول إلى جزيرتى لمنوس Lemnos وميتلين Mytilene الواقعتين فى بحر إيجه والتابعتين للأتراك وأن تظل هناك حتى يمكن الوصول إلى تسوية مرضية[1].

وكانت موافقة ممثلى الحكومة البريطانية فى القاهرة واستنبول تامة على هذا الإجراء فقد ذكر أوكونر « أن السلطان سيذعن لمنطق القوة وذلك بالمظاهرات البحرية فى مياه الليفانت »[2].

ولم يعد باقياً بعد كل ذلك سوى تقديم الإنذار واتخاذ الإجراءات العسكرية والسياسية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ.

الإنذار :

بعد أن تقرر نوع العمل الذى رأت الحكومة البريطانية اتخاذه بدأت الاتصالات بالدول الصديقة لاطلاعها على هذا القرار، وكان أكثر هذه الدول حماساً لمعاونة الإنجليز هى فرنسا التى ذكر سفيرها فى لندن المسيو بول كامبو أن التعليمات قد أرسلت على الفور للسفير الفرنسى فى استنبول لاستعمال نفوذه لإجبار السلطان على الموافقة على المطالب البريطانية[3]. كما تم الاتصال أيضاً بالسفيرين الروسى والإيطالى فى لندن فأبدى الأول استعداد بلاده للمعاونة[4] بينما أبدى الثانى ترحيب بلاده بهذه الخطوة[5].

ولكن يجب أن نسجل هنا أن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن راغبة من هذه الدول سوى فى « معاونة دبلوماسية محددة » أما أى إجراءات عنيفة فينفرد بها الإنجليز وحدهم لأنهم قادرون عليها من ناحية وخوفاً من رد فعل إسلامى عام نتيجة لتجمع الدول الأوربية ضد دولة الخلافة من ناحية أخرى[6].

---

(١) Corres, Part LXV, No. 93, Grey to Cromer, April 30, 1906, Tel. No. 55 and to O'Conor, Tel. No. 58.

(٢) Ibid., No. 109, O'Conor to Grey, May 2, 1906, Tel. No. 76.

(٣) Ibid., No. 115, Grey to Bertie, May 2, 1906, Tel. No. 57.

(٤) Ibid., No. 127, Grey to Spring Rice, May 3, 1906, Tel. No. 81.

(٥) Ibid., No. 128, Grey to Sir E. Egerton (Rome), May 3, 1906, Tel. No. 59.

(٦) Ibid., No. 126, Grey to O'Conor, May 3, 1906, Tel. No. 64.

ثم من الجانب العسكرى تمت دراسة إمكان انضمام بعض قطع الأسطول البريطانى في مصر إلى بقية الأسطول الذى تقرر استخدامه فى تنفيذ الإجراء العسكرى المطلوب، وقد وافق كرومر على انضمام « منيرفا » إلى هذا الأسطول ولكنه اعترض بشدة على فكرة سحب « ديانا » من العقبة حتى « لا يحتل الأتراك جزيرة فرعون ونخل مما يسبب اضطراباً شديداً فى العالم الإسلامى ويزيد الأمور تعقيداً، كما أن بقاء ديانا يجعل فى الإمكان إذا تقدم الترك إلى نخل أو قناة السويس تدمير العقبة وعدم تمكين الترك من استعمال آبارها مما يجعل هذا التقدم مستحيلا »(١) وقد أخذ بوجهة نظر المعتمد البريطانى فى القاهرة فى هذه المسألة تماماً(٢) .

وبعد إتمام كل تلك الترتيبات تقدم السير أوكونر عصر يوم الخميس ٣ مايو عام ١٩٠٦ إلى وزير خارجية الدولة العثمانية بمذكرة طويلة ذكره فى أولها بفرمان تولية الخديوى عباس وبرقية ٨ أبريل ١٨٩٢ بشأن إدارة سيناء ومذكرة المعتمد البريطانى فى القاهرة لوزير الخارجية المصرى فى ١٣ من نفس الشهر بتفسير هذه البرقية . . واستطردت المذكرة « وخلافاً لما جاء فى تلك المذكرة فإن الحكومة الامبراطورية قد احتلت طابة بقوة عسكرية رفضت أن تسحبها رغم تكرار الطلب بذلك ورغم أن طابة واقعة ضمن الأراضى الخاضعة لإدارة سمو الخديوى بدون شك .

« وإن ما جاء فى مراسلات الصدر الأعظم إلى الخديوى جعل مفاوضات القاهرة مستحيلة بالمرة كما أن معنى قبول ما جاء فى هذه المراسلات خطورة الموقف على قناة السويس ومصر . وقد استمرت المفاوضات حتى الآن لمدة أسابيع دون تقدم يذكر بل نتج عنها زيادة ادعاءات الباب العالى فيما يختص بإدارة مصر .

« وعلى الحكومة العثمانية أن تعلم أن الحكومة البريطانية لن تظل ساكتة على انتهاك حقوق سمو الخديوى والعدوان على أراضيه .

« وعلى ذلك فلى الشرف أن أبلغ سموكم أن وزير الخارجية البريطانية قد أصدر لى التعليمات لإبلاغكم أنه على الحكومة العثمانية أن توافق على تعيين خط الحدود بين رفح إلى رأس خليج العقبة على أساس برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ وأن تجلو عن طابة .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 124, Cromer to Grey, May 3, 1906, Tel. No. 131.

(٢) Ibid., No. 134, Grey to Cromer, May 4, 1906, Tel. No. 62.

« وأن أى تأخير سوف ينتج عنه زيادة صعوبة الموقف ، وأضيف إلى ذلك أنه إذا لم يتحقق هذا خلال عشرة أيام فستكون النتائج وخيمة للغاية »[١] .

* * *

من الخيوط المتشابكة المعقدة لقصة الأيام العشرة التالية نستطيع أن نخرج بصورة تبدأ خطوطها بالتحركات العسكرية البريطانية يصحبها مساندة دولية وتأييد من الرأى العام البريطانى مع احتياطات أمن واسعة داخل مصر لحمايتها من أى هجوم تركى محتمل .

والجانب الآخر من الصورة تتضح فيه المحاولات التركية للتملص من خيوط الأخطبوط البريطانى وفشلها جميعاً ، بل يمكن أن نلاحظ أنه كلما زادت هذه المحاولات زاد ضغط أذرع الأخطبوط .

وكان طبيعياً أن تكون الخطوط الأخيرة لهذا التسلسل المنطقى استسلام تركى كامل ونهاية للأزمة .

وبناء على رسم هذه الجوانب نستطيع إبراز التفاصيل .

الجانب الأول : التحركات البريطانية والموقف الدولى والداخلى :

صدرت الأوامر صباح ٤ مايو للأسطول الإنجليزى فى البحر المتوسط بقيادة الأميرال لورد تشارلز برزفورد Beresford بالتقدم إلى بيريه وفعلا بدأت قطع هذا الأسطول فى تنفيذ الأوامر على الفور بعد أن انضمت إلى إليها البارجة « منيرفا » التى كانت قد أنهت مهمتها فى رفح[٢] .

ومع إعلان هذه التحركات البحرية تقدم السفير الفرنسى فى استنبول إلى وزير الخارجية التركية بنصيحة قوية بالاستجابة لمطالب الإنجليز[٣] .

وفى نفس الوقت صدرت التعليمات إلى المسيو « زينوفيف » السفير الروسى

---

(١) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٢) Ibid., No. 130. Admirality to Foreign Office, May 4, 1906.

(٣) Ibid., No. 131, O'Conor to Grey, May 4, 1906, Tel. No. 82.

فى استنبول بتنسيق جهوده مع زميليه الفرنسى والبريطانى لزيادة الضغط على الباب العالى[١] .

وقد أبلغ وزير الخارجية الروسى السفير البريطانى فى سان بطرسبرج أنه مما يسعده جداً عودة التعاون مع الدولتين اللتين تعاونت معهما روسيا فى مؤتمر قريب — يقصد مؤتمر الجزيرة[٢] .

ووصل الأمر بالتعاون البريطانى — الفرنسى — الروسى فى استنبول إن تمكنت السفارة الفرنسية من الحصول — بطريقة ما! — على خريطة وضعتها قيادة الجيش الخامس التركى للحدود المقترحة التركية — المصرية فسلمتها المسيو كونستانس إلى زميله السير أوكونر على الفور[٣] .

ولكن كان موقف « ألمانيا » هو الذى يحيط به عديد من علامات الاستفهام فالمصالح الألمانية الكبيرة التى نمت فى الدولة العثمانية فى هذا الوقت يضاف إليها مقالات الصحافة الداعية للجامعة الإسلامية فى القاهرة — على رأسها اللواء — والتى كانت تمجد دائماً الصداقة العثمانية — الألمانية إلى جانب زيارات البارون فون أوبنهايم Oppenheim — السكرتير الشرقى للقنصلية الألمانية — المتكررة لمختار باشا إبان الأزمة . . . كل هذا ألقى الريب والشكوك حول الموقف الألمانى من الصراع البريطانى العثمانى .

وقد دعا هذا السير إدوارد جراى فى مقابلة له مع السفير الألمانى فى لندن أن ينبه هذا السفير لتصرفات البارون أوبنهايم وذكره أن المعونة التى قدمها الألمان للسلطان أثناء أزمة مقدونيا قد شجعته أن يذهب بعيداً[٤] .

كما تحدث المسيو كامبو السفير الفرنسى فى لندن مع زميله الألمانى وأبلغه رأى الحكومة الفرنسية من أن البارون أوبنهايم بأعماله فى القاهرة لا يضر فحسب

---

(١) Corres, Part LXV, No. 162, O'Conor to Grey, May 3, 1906, Desp. No. 805.

(٢) Ibid., No. 154, Spring Rice to Grey, May 3, 1906, Desp. No. 293.

(٣) Ibid., No. 148, Spring Rice to Grey, May 6, 1906, Tel. No. 86.

(٤) Grey of Falldin, Op. cit., p. 130.

بالمصالح البريطانية فى مصر بل يضر بمصالح كافة الدول التى لها مستعمرات فى العالم الإسلامى بتشجيعه روح الجامعة الإسلامية(١) .

ومع حرص بريطانيا وفرنسا على إبقاء ألمانيا بعيدة عن حلبة الصراع إلا أنها منذ البداية كانت بعيدة فعلا ، ففى ٢٩ إبريل نشرت مجلة North German Gazette شبه الرسمية مقالا تنفى أن ألمانيا لها أى يد فى تشجيع تركيا فى موضوع العقبة ، كما أن مجلة فرانكفورتر زيتونج Frankfortur Zeitung التى صدرت قبل ذلك بيوم واحد كتبت مقالا آخر طويل عن الموضوع وقدمت نفس النفى(٢) .

وفى ٢ مايو قابل وزير الخارجية الألمانية السفير التركى فى برلين وسأله عن السبب الذى يدفع السلطان لنشر الشائعات بأن ألمانيا معه فى صراعه مع إنجلترا(٣) .

وفى اليوم التالى قابل السفير البريطانى مسئولا كبيراً فى وزارة الخارجية الألمانية صرح له انه « قدتم أفهام السفير التركى أن حكومته لا يمكن أن تساعد السلطان فى هذا الموضوع وأن النصيحة التى قدمت له فى هذا الشأن لا تتعدى حث حكومته على التفاهم مع الحكومة البريطانية »(٤) .

وقبيل نهاية الأزمة نشرت مجلة دوتيش كولونيال زيتونج Kolonial Zeitung Deutche المعبرة عن آراء وزارة الخارجية الألمانية تشير إلى عقم الرأى القائل بأن ألمانيا قد شجعت السلطان فى مسألة الحدود المصرية — التركية وذلك لتعارض هذا الرأى مع المصالح الألمانية الناتجة عن تزايد مصالحها التجارية فى مصر(٥) .

ومعنى ذلك أن العمل العسكرى البريطانى من الوجهة الدولية — كانت له حرية الحركة تماماً .

---

(١) Documents Diplomatiques Français, 1871-1914, 2me Serie (1901-1911) Tome X, No. 51 Cambon à Bourgois 11 Mai, 1906.

(٢) Cores, Part LXV, No. 152, Lascelles to Grey, April 30, 1906, Desp. No. 72.

(٣) Ibid., No. 277 Cromier th Grey May 26, 1906 Desp. No. 72.

(٤) Ibid., No. 153, Lascelles to Grey, May 3, 1906, Tel. No. 127.

(٥) Ibid., No. 267, Lascelles to Grey, May 15, 1906, Tel. No. 140.

يضاف إلى ذلك أن التأييد الداخلى للسياسة البريطانية فى هذه المسألة كان تاماً . وإذا استعرضنا بعض جلسات مجلس العموم إبان الأزمة لوجدنا أن كل ما دار حولها من مناقشات ينبض بالرضاء عن خطوات الحكومة وحضها على المحافظة على الحقوق المصرية[١] وعلى حماية قناة السويس[٢] .

والمحاولة الوحيدة التى بذلها بلنت Blunt لجميع الأعضاء الراديكاليين فى المجلس للاشتراك فى احتجاج ضد الإنذار على اعتبار أنه انتهاك لحقوق السلطان قد يثير ثائرة العالم الإسلامى .. هذه المحاولة قد لاقت إخفاقاً تاما لأن هؤلاء الأعضاء كانوا غاضبين على السلطان إلى درجة أن أحداً منهم لم يقبل الاشتراك فى هذا الاحتجاج[٣] .

كما أيدت الصحافة البريطانية خطة الحكومة ولم نعثر فيها سوى على ذلك الصوت الخافت لمستر بلنت عندما نشرت « المانشستر جارديان » يوم ١٢ مايو خطابه الذى أرسله إلى السير إدوارد جراى محتجاً على الإنذار الذى تم توجيهه للسلطان[٤] .

الجانب الثانى : الموقف المحلى :

أخذت الأخبار المتناثرة قبيل الإنذار وبعده تصل إلى لندن عن بعض التحركات العسكرية التركية ، فقد أبلغ المستر جون ديكسون Dickson القنصل البريطانى فى القدس فى أواخر أبريل بأن ٤٠٠ جندى تركى نزلوا فى يافا ، كما قدر عدد الأتراك الموجودين فى العقبة بـ ٢٤٥٠ رجلا[٥] .

وأرسل نفس القنصل فى ٧ مايو بأن الأوامر قد صدرت لتقوية يافا كما وصلت قوات من يافا إلى الحدود عند رفح[٦] ، وعلم فى اليوم التالى أن الأتراك يستطيعون

---

(١) أنظر سؤال المستراشلى Ashley فى جلسة أول مايو .
Parliamentary Debates, House of Commons, — Fourth Series, Vol. 156, pp. 403-404.

(٢) أنظر سؤال المستر لبتون Lupton فى جلسة ١٠ مايو .
Ibid., Vol. 157, p. 178.

(٣) Blunt W.S. op. cit., p. 143.

(٤) Ibid., p. 144.

(٥) Corres. Part LXV No. 149, O'Conor to Grey, April 28, 1906 Desp. No. 282.

(٦) Ibid., No. 158, O'Conor to Grey, May 7, 1906, No. 89.

حشد ٢٠ ألف رجل فى معان خلال أسبوعين[١] .

وقد أزعجت هذه الأخبار كرومر الذى رأى الاستعداد لمواجهة احتمال تحرك الأتراك نحو قناة السويس .

وكانت أول خطوة تتخذ فى هذا السبيل أرسال قوة عسكرية تتكون من مائة رجل من خفر السواحل مع مدفعين ومدفع جبلى إلى « نخل » لما هو معلوم من أن سيطرة أى قوة أجنبية على ذلك المركز الاستراتيجى الهام يمكنها من أن تهدد قناة السويس [٢]

وقد أدى قلق كرومر المتزايد على سلامة القناة إلى أن يطالب بتقدم الأسطول والقوات البريطانية إليها ، ولكن قبل أن يتم هذا التقدم كان هناك ثلاثة أمور يجب أقرارها :

١ — مدى أتفاق وجود السفن الحربية فى قناة السويس أو بناء القواعد العسكرية على شاطئيها مع المادة الثامنة من معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ .

٢ — مدى فاعلية قوات الأسطول البريطانى فى منع الأتراك عن عبور القناة إذا بقيت فى بحيرة التمساح .

٣ — مدى ما يمكن أن تقدمه وزارة الحربية من قوات من الهند أو من بريطانيا فى مثل هذه الحالة [٣] .

وقد أجاب السير ملكولم مكلرويث المستشار القضائى للحكومة المصرية على التساؤل الأول من تساؤلات كرومر بأنه ليس ثمة تعارض بين اتخاذ أى خطوات للدفاع عن قناة السويس وبين معاهدة ١٨٨٨ [٤] .

وقد اهتمت وزارةالخارجية ووزارة الحربية البريطانيتان بالجوانب الأخرى التى

---

(١) Corres, Part LXV, No. 168, O'Conor to Grey, May 7, 1906, Tel. No. 91.

(٢) Ibid., No. 143, Cromer to Grey, May 5, 1906, Tel. No. 136.

(٣) Ibid., No. 142, Cromer to Grey, May 5, 1906.

(٤) Ibid., No. 144, Cromer to Grey, May 5, 1906, Tel. No. 137

أثارها المعتمد البريطانى بل أن وزارة الهند أيضاً تم استشارتها فى الموضوع حيث تقرر الاستعانة بقوات هندية للدفاع عن قناة السويس ومصر فى حالة الهجوم عليها وذلك لأنه كان يهم الإنجليز أن يكون جنود هذه القوات من غير المسلمين (١) .

ولما كان تطبيق المادة الثامنة من معاهدة القناة بشأن وجود قوة فيها للدفاع عنها فى حالة الضرورة القصوى يستدعى تضامن إثنين من ممثلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة مع ممثلى بريطانيا فى القاهرة فقد تقرر إجراء مشاورات عاجلة فى هذا الشأن مع الحكومتين الفرنسية والروسية (٢) .

وتمت الاتصالات اللازمة مع السفير الفرنسى فى لندن الذى أبلغ الحكومة البريطانية استعداد حكومته التام للتعاون فى هذا الموضوع كما نجحت إتصالات مشابهة مع الحكومة الروسية فى بلوغ نفس الأهداف (٣) .

وبناء على هذه الاتصالات فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب الطوربيد إلى المياه المصرية يقودها الرير أدميرال سيرهدورث لمبتون H. Lembton وبقيت فى حالة استعداد لصد أى هجوم تركى محتمل على القناة (٤) . كذا وفقت وزارة الحربية على بقاء القوات الهندية المطلوبة رهن الاستعداد تحت طلب المعتمد البريطانى فى القاهرة(٥) .

وفى نفس الوقت تمت اتصالات سرية بين وكيل القنصل البريطانى فى غزة المستركنز فيش Knesevish فى ١٢ مايو وبين عدد كبير من أبناء المدينة الذين ذكروا « أنهم غير راضين عن الأتراك ، وأن الإناء قد فاض بما فيه ، وأنهم على استعداد لكتابة التماس يوقع عليه كبار رجال غزة لتسليمه إلى القنصلية طالبين الحماية » .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 161, Grey to Cromer, May 7, 1906, Tel. No. 67.

(٢) Ibid., No. 173, Cromer to Grey, May 8, 1906, Tel. No. 144.

(٣) Ibid., No. 208, Grey to Cromer, May 11, 1906, Tel. No. 80.

(٤) Ibid., No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٥) Ibid., No. 183, Grey to Cromer, May 9, 1906, Tel. No. 70.

كما طالب « أفندية المدينة » وكيل القنصل أن تمتد الحدود المصرية إلى أسدود لتشملهم كما كان الوضع دائماً(١) .

وبالطبع كان لهذه الاتصالات قيمتها الكبيرة كاجراء دفاعى يمكن استعماله فى حالة الهجوم التركى المحتمل إذ يمكن معه إثارة أهالى تلك البلاد ضد الحكم العثمانى فى مثل هذه الحالة .

الجانب الثالث : المعركة السياسية

كانت أول ردود الفعل التركية للانذار البريطانى أن أرسل السلطان « نجيب باشا » كمبعوث خاص له صباح يوم ٥ مايو إلى السفير البريطانى فى استنبول برسالة يجدد فيها تأكيداته باحترام برقية ٨ أبريل وبأنه لا يدعى أى شىء غرب خليج العقبة .

وقد رد السير أوكونر على ذلك بأنه على السلطان أولا وضع هذه التأكيدات موضع التنفيذ بالجلاء عن طابة وتعيين الحدود بين سيناء وولاية الحجاز ، كما حذر مبعوث السلطان من استمرار هذا الأسلوب غير الرسمى لأن حكومته مصممة على أن تسير الأمور فى أقصى حدود الرسميات(٢) .

وفى مساء نفس اليوم عاد نجيب باشا يحمل معه من السلطان مشروع اتفاق لحل الأزمة ، أما أهم نقاط المعاهدة المقترحة فقد كانت :

١ — أن تعترف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر .

٢ — أن يعترف السلطان بكل المعاهدات والفرمانات الخاصة بمصر .

٣ — فى حالة الضرورة يشارك بقواته فى الدفاع عن مصر وقناة السويس جنباً إلى جنب مع بريطانيا العظمى .

وذكر رسول السلطان أنه فى حالة موافقة الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة

---

(١) Corres, Part LXV, No. 298, O'Conor to Grey, May 29, 1906.

(٢) Ibid., No. 138, O'Conor to Grey, May 5, 1906, Tel. No. 83.

فسوف يتم الجلاء عن طابة وتتكون لجنة تركية — إنجليزية مشتركة لتعيين الحدود .

وكان رد أوكونر على هذا الاقتراح لا يقل عنفاً عن رده على الاقتراح الأول فقد أبلغ نجيب باشا بأنه لا يرى ضرورة لمثل هذه المعاهدة حيث أنه لا داعي لبحث مسألة اعتراف السلطان بالفرمانات التي أصدرها[١] .

كما رفض كرومر فكرة إصدار أى تصريح بسيادة السلطان على مصر « فمثل هذا الأمر لم يكن موضع تساؤل أبداً ولكن يبدو أن الهدف هو إحراز نصر ديبلوماسى سيكون له أثر كبير هنا — أى فى القاهرة »[٢].

وقد رأت استنبول بعد ذلك أن تغير من أسلوبها السياسى فقامت بمحاولة يائسة لإبعاد البريطانيين تماماً عن ميدان الصراع على اعتبار أن المسألة تخص مصر والدولة العثمانيه وحدهما ، وعلى هذا الأساس فقد أرسل الصدر الأعظم برقية إلى الخديوى فى ٧ مايو يطلب منه التفاهم مع مختار باشا بصورة مباشرة بشأن مسألة الحدود[٣] .

وكان مما جاء فى هذه البرقية « أن وضع انجلترا فى مصر يعتمد كما هو معروف على الاحتلال العسكرى للبلاد وأن تدخلها فى تلك المسألة لا يصح فهى من اختصاصك وحدك . وحيث أن السلطان قد أسند إدارة الأراضى المصرية إليكم فهو يرجوكم ألا تمكنوا أى قوة أجنبية من التدخل وفى انتظار ردكم » .

وقد بعث الخديوى — بناء على نصيحة كرومر — بالرد على برقية الصدر الأعظم بأنه ليس لديه ما يضيفه إلى آرائه السابقة فى الرد على هذا الموضوع[٤] .

وبعد فشل تلك المحاولة التركية أخذت السلطات العثمانية تتنازل شيئاً فشيئاً عن موقفها فى الوقت الذى ظل فيه المسئولون البريطانيون يتشددون ويضغطون حتى انتهت الأزمة باستسلام تركى كامل .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 140, O'Conor to Grey, May 5, 1906, Tel. No. 85.

(٢) Ibid., No. 199, Cromer to Grey, May 10, 1906, Tel. No. 104.

(٣) Ibid., No. 179, O'Conor to Grey, May 9, 1906, Tel. No. 96.

(٤) Ibid., No. 181, Cromer to Grey, May 9, 1906, Tel. No. 147.

ففى اليوم التالى لرد الخديوى استقبل وزير الخارجية التركى السير أوكونر وأبلغه أن السلطان قد أمر بانسحاب القوات العثمانية من طابة والإبقاء على الوضع الراهن فى سيناء .

ولما لم يقدم الوزير التركى تأكيدات بانسحاب القوات التركية من الأماكن الأخرى التى احتلتها رد السفير البريطانى بأن هذه المحاولة الجديدة ليست إلا إضاعة للوقت وأن الأمر قد أصبح خطيراً للغاية[١] .

وكنتيجة لمحاولة الأتراك تمييع الموقف دون إجابة محددة على الإنذار تقرر أن تحتل قوات الأسطول البريطانى جزيرتى متيلين ولمنوس يوم الأحد — يوم نهاية مهلة الإنذار — وذلك بهدف منع حركة النقل التركى فى البحر المتوسط[٢] .

كما تقرر فرض الرقابة على خط البرق التركى المار بالعريش وخط البريد الشرقى الذى تهيمن عليه شركة التلغراف الشرقية Eastern Telegrapy Company كوسيلة من وسائل الضغط على السلطان خاصة أن البرقيات التى كانت تصل من اليمن كانت تمر عن هذا الطريق[٣] وكان التحفظ الوحيد لوزارة البريد البريطانية على هذا العمل هو إبلاغ مكتب البرق الدولى فى برن به حتى لا يكون مخالفاً للمعاهدات الدولية[٤] .

وخلال الوقت الذى كانت تقوم فيه السلطات البريطانية « بلوى ذراع » الدولة العثمانية تقدم السير ادوارد جراى بمقترحات أخرى كمزيد من إجراءات القهر إذا رفض الباب العالى الموافقة على الإنذار .

١ — استدعاء مختار باشا من مصر .

٢ — طرد الأتراك من خليج السلوم .

٣ — حرمان السلطان من حق الفيتو على حق مصر فى الاستدانة .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 191, O'Conor to Grey, May 10, 1906, Tel. No. 101.

(٢) Ibid., No. 194, Grey to Cromer, May 10, 1906, Tel. No. 74.

(٣) Ibid., No. 174, Cromer to Grey, May 8, 1906, Tel. No. 96.

(٤) Ibid., No. 196, General Post Office to War Office, May 11, 1906.

٤ — طلب التعويض المناسب عن كافة المصروفات التى أنفقتها الحكومة البريطانية على المظاهرة البحرية أو أية إجراءات أخرى يمكن أن تكون ضرورية .

٥ — إقرار كافة المسائل المتعلقة بين الحكومة البريطانية والباب العالى[١] .

وكانت هذه المقترحات تتفق مع رأى كرومر تماماً الذى كان يرغب فى إخراج مختار باشا من القاهرة بأى ثمن[٢] .

وفعلا صدرت التعليمات للسير أوكونر بإبلاغ العثمانيين بأن عدم استجابتهم المطالب البريطانية سيؤدى إلى تقديم مطالب جديدة لهم[٣] ولكن مع ذلك كانت الرغبة واضحة فى منح الباب العالى منفذاً بسيطاً يمكن أن ينسحب منه دون إراقة كل ماء وجهه ، وعلى هذا فقد تقرر الموافقة على طلب السلطان بتأكيد حقوقه على مصر فى أحد خطابات السفير البريطانى إليه[٤] .

وعندما قابل أوكونر الصدر الأعظم ليقدم له التحذير الجديد أبلغه الأخير أنه قد طلب من الخديوى تعيين المبعوثين الذين سيعملون مع المبعوثين الترك لتعيين الحدود الإدارية المصرية لشبه الجزيرة ، وأن الانسحاب من طابة والأماكن الأخرى سوف يبدأ تلك الليلة .

ورغم ما فى هذا الرد من الاستجابة التامة للمطالب البريطانية إلا أنه لم يرض السفير البريطانى حيث أن حل المسألة بهذه الصورة سوف يمنح الحكومة التركية الفرصة لإحياء كل ادعاءاتها فى أى وقت آخر »[٥] .

كما رفض المعتمد البريطانى فى القاهرة إقرار المشكلة بهذه الطريقة حيث أن السلطان سيعتبر أن التسوية قد تمت بالإتفاق المباشر بينه وبين الخديوى ومن ثم فلن يكون فى حاجة إلى إعادة تأكيد برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ والتى تكون قسما من الفرمانات

---

(١) Corres, Part LXV, No. 187, Grey to O'Conor, May 9, 1906, Desp. No. 181.

(٢) Ibid., No. 206, Grey to O'Conor, May 11. 1906, Tel. No. 81.

(٣) Ibid., No. 204, Grey to O'Conor, May 11, 1906, Tel. No. 78.

(٤) Ibid., No. 202, Cromer to Grey, May 11, 1906,

(٥) Ibid., No. 211, O'conor to Grey, May 11, 1906, Tel. No. 111.

ولا يمكن تغييرها دون موافقة الحكومة البريطانية « ومن هنا فمن المحتمل جداً مواجهة هذه المسألة مرة أخرى بعد فترة قصيرة إن لم يتخذ الاحتياط الكافى »(١) .

ورغم أن الخديوى عباس الثانى قد رد على الصدر الأعظم برضائه على مقترحاته وبأنه سوف يرسل مبعوثيه لتعيين الحدود مما اعتبره البريطانيون تعويقاً لعملهم(٢) ، إلا أن السير أوكونر صمم على الحصول على رد الإنذار مما دعا وزير الخارجية التركى إلى أن يعده بإبلاغه بقرار السلطان قبل مساء ١٤ مايو(٣). كما ضغط السير جراى أيضاً على موزورس باشا فى لندن وطلب منه ضرورة وصول السلطان قبل اجتماع مجلس الوزراء البريطانى فى اليوم التالى وأن الموقف سيصبح خطيراً للغاية إذا استمرت الحكومة التركية فى تجاهلها لوضع بريطانيا فى مصر(٤) .

وأمام كل هذه الضغوط لم يكن أمام استنبول إلا الاستسلام وينقلنا هذا إلى الجانب الأخير من الصورة . . .

الاستسلام التركى :

خلال الساعات القليلة ما بين تحذيرات السير أوكونر والسير ادوارد جراى لوزير الخارجية التركية والسفير العثمانى فى لندن مساء يوم ١٣ مايو والموافقة التركية الكاملة على المطالب البريطانية عصر اليوم التالى كانت الأعصاب مشدودة تماماً والاستعدادات قائمة على قدم وساق وقد وضع احتمال الصدام قبل أى احتمال آخر .

فعندما أبلغ قائد عام أسطول البحر المتوسط كرومر بأن برقية قد وصلته من البحرية البريطانية بأن السلطان سيقبل الطلبات البريطانية على وجه التأكيد وأنه يستعد لإعادة سفن الأسطول إلى مراكزها الأصلية رفض المعتمد البريطانى بشدة هذا التفكير وأعلن أنه حتى إذا تم الوصول إلى إتفاق فلا يجب إعادة الأسطول قبل جلاء القوات التركية

---

(١) Corres, Part LXV, No. 217, Cromer to Grey, May 12, 1906, Tel. No. 153.

(٢) Ibid., No. 222, O'Conor to Grey, May 13, 1906, Tel. No. 117.

(٣) Ibid., No. 220, O'Conor to Grey, May 13, 1906, Tel. No. 115.

(٤) Ibid., No. 229, Grey to O'Conor, May 13, 1906, Tel. No. 87.

عن طابة ورفح[١] .

وقد استجاب الأدميرال تشارلز برز فورد لمطالب الساسة البريطانيين بل إنه ذكر أن فى إمكانه بالإضافة إلى احتلال متيلين ولمنوس أن يحتل جزر الأرخبيل الخمس الأخرى وكان رأيه أن احتلال رودس — مركز الوالى — سوف يؤدى إلى قيام حركة وطنية يونانية ضد العثمانيين لن يمكن القضاء عليها بسهولة[٢] .

فى نفس الوقت ظلت القبضة البريطانية فى تشددها فى الأخذ بخناق العثمانيين ، فقد أمر كرومر الخديوى بإرسال برقية إلى الصدر الأعظم مؤداها أن لا حل يرضيه سوى أن يمتد خط الحدود من رفح إلى العقبة[٣] .

ولما كان الرأى العام فى مصر يغلى وكتبت الجرائد تهاجم البريطانيين هجوماً عنيفاً فصدر اللواء يوم ١٣ مايو وقد زين صدره بمقالة بعنوان « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً »[٤] كما كتب المؤيد قبل ذلك بيوم واحد مقالة بعنوان « كيف يزداد حب الدولة العلية فى مصر وكيف ينمو بغض الإنكليز » نقل بعضها عن مقالة للاهرام بنفس المعنى[٥] .. نقول إنه نتيجة لهيجان الرأى العام المصرى قرر كرومر أن ينشر الخبر بأن الباب العالى قد استجاب لكافة مطالب الحكومة البريطانية بهدف تهدئة المصريين[٦] .

والواقع أن توقعات المعتمد البريطانى فى هذا الشأن قد تحققت تماماً فى نفس يوم نشر الخبر ، ففى عصر ١٤ مايو وصلت مذكرة تركية من الباب العالى رداً على الإنذار البريطانى المؤرخ فى ٣ من نفس الشهر بها إجابة لكل المطالب التى قدمت فى هذا الشأن[٧] .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 234, Cromer to Grey, May 13, 1906, Tel. No. 159.

(٢) Ibid., No. 237, O'Conor to Grey, May 14, 1906, Tel. No. 121.

(٣) Ibid., No. 235, Cromer to Grey, May 13, 1906, Tel. No. 160.

(٤) اللواء العدد ٢٠٢٦ فى ١٣ مايو ١٩٠٦ .

(٥) المؤيد العدد ٤٨٦٠ فى ١٢ مايو ١٩٠٦ .

(٦) Corres, Part LXV, No. 236, Cromer to Grey, May 14, 1906, Tel. No. 161.

(٧) Ibid., No. 239, O'Conor to Grey, May 14, 1906, Tel. No. 124.

وقد وافق الباب العالى فى مذكرته على ما جاء فى برقية جواد باشا فى ٨ أبريل ١٨٩٢ للخديوى وأنه قد تقرر الجلاء عن طابة وصدرت الأوامر لتنفيذ هذا القرار كما وافق على أن خط الحدود سيمتد من رفح فى خط مستقيم الى رأس خليج العقبة على بعد ٣ أميال غرب قلعة العقبة ، وختم السلطان مذكرته معرباً عن أمله أن تستمر العلاقات الطيبة مع الحكومة البريطانية .

وأمام هذا الاستسلام التركى لم يكن أمام السير أوكونر سوى التعبير عن رضاء حكومته الكامل فى مذكرة للحكومة العثمانية فى نفس اليوم[١] .

وقد أبلغت الحكومة البريطانية الدول الصديقة التى ساندتها خلال الأزمة — فرنسا وروسيا — برضوخ تركيا وقدمت لها شكرها على المعونة التى أسدتها لها[٢].

أما فى مصر فقد هللت صحيفة المقطم بالنصر البريطانى وإن حاولت جريدة اللواء أن تقلل من قيمة هذا النصر على اعتبار أن « جلالة السلطان قد تحقق أن الأمة المصرية عن بكرة أبيها ملتفة حول عرشه التفاف العروق بالقلب وأن الإنكليز مهما تعبوا وأجهدوا لم يستطيعوا ولن يستطيعوا أن يبعدوا المصريين عنه شبراً واحداً وأن مصر والمصريين باقون على ولائه مهما طال عهد الاحتلال وقوى مركزه فى البلاد »[٣] .

على أى حال فقد رفض كرومر — رغم التسوية — الموافقه على تقليل قوة الاحتلال التى تم زيادتها فى البلاد وكان رأيه « أن الطبقات الدنيا من المسلمين خاصة فى المدن الكبيرة لا زالت روحها خطرة للغاية وأن الأيام وحدها هى الكفيلة بتهدئة هذه الروح وحتى يتم هذا فقد تقرر أن تبقى الحامية البريطانية على قوتها »[٤] .

وما لبثت القوات التركية أن جلت عن كل المراكز التى ظلت تحتلها منذ بداية الأزمة وهى طابة ونقب العقبة والقطار كما أعيدت أعمدة الحدود التى كان قد تم

---

(١) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٢) Ibid., No. 241, Grey to Spring Rice and Sir E. Bertic, May 14, 1906.

(٣) اللواء — العدد ٢٠٢٧ فى ١٤ مايو ١٩٠٦

(٤) Corres, Part LXV, No. 250, Cromer to Grey, May 17, 1906. Tel. No. 165.

إزالتها من رفح وانسحب العثمانيون شرق الحدود[١] .

وفى استنبول قرر السلطان إقصاء « عزت باشا » أحد مستشاريه الرئيسيين بعد الفشل الذى أصابه خلال الأزمة وخلفه « أمين بك » كواسطة بين السلطان والصدر الأعظم[٢] ، كما تشكلت اللجنة التى تقرر أن تساهم مع اللجنة المصرية برئاسة الكابتن أوين فى تخطيط الحدود بين البلدين ، وقد أتمت اللجنتان عملهما فى أول أكتوبر من نفس العام حين وقعت اتفاقية الحدود فى رفح[٣] ، وبنهاية عملية التخطيط انتهت عملياً تماماً أزمة العقبة التى كادت أن تؤدى إلى صدام عسكرى بريطانى عثمانى .

مصادر الأزمة :

لقد أثرت أزمة العقبة فى مستقبل مصر إلى حد بعيد المدى فهى لم تنته بالاستسلام التركى أو بتعيين حدود مصر الشرقية .

ويمكن أن نعتبر أن آثار هذه الأزمة هى التى مكنت سلطات الاحتلال البريطانى عندما أعلنت الحماية على مصر أثر دخول تركيا الحرب فى صفوف دول الوسط ١٩١٤ أن يكون هذا الإعلان « مستريحاً » تماماً بعد أن مكنتها هذه الأزمة من :

١ — العمل على القضاء على المظهر المادى من استمرار تبعية مصر للدولة العثمانية بمحاولة إنهاء منصب المندوب السامى التركى فى القاهرة نتيجة لموقف الرجل الذى كان يشغله إبان الأزمة وهو الغازى مختار باشا .

٢ — ضرب الحركة الوطنية فى مصر بضرب الصحافة الوطنية على رأسها جريدة اللواء بإعادة إحياء قانون المطبوعات الصادر فى نوفمبر ١٨٨١ مرة أخرى فى أوائل ١٩٠٩ .

وكانت حجة البريطانيين فى صدور هذا القانون الموقف الذى اتخذته هذه الصحافة من الأزمة .

---

(١) Corres, Part LXV, No. 255, Cromer to Grey, May 19, 1906, Tel. No. 168.

(٢) Ibid., No. 259, O'Conor to Grey, May 15, 1906, Desp. No. 332.

(٣) نص الاتفاقية فى الوقائع المصرية العدد ١٢٧ السنة ٧٦ فى ١٠ نوفمبر ١٩٠٩ .

٣ — بالطبع تبع إضعاف التبعية المصرية للدولة العثمانية قوة الاحتلال البريطانى فى البلاد مكنته من فرض الحماية عليها فى أوائل الحرب العالمية الأولى .

ونفصل الآن الحديث عن كل هذه الآثار :

محاولة إلغاء منصب المندوب السامى التركى :

فى عام ١٨٨٦ عينت الحكومتان البريطانية والتركية مبعوثين لبحث الأمور المتعلقة بالموقف فى مصر هما الغازى مختار والسير هنرى درمندوولف .

وقد نتج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت « بمعاهدة وولف » والتى لم يعتمدها السلطان مما أدى إلى عدم تنفيذها . ورغم فشل المهمة التى جاء من أجلها مختار باشا إلى القاهرة إلا أنه بقى فيها مندوباً سامياً تركياً .

وكان من المفهوم تماماً أن علاقة مختار باشا ببعض الصحف فى القاهرة هى التى دفعتها إلى شن حملة شعواء على الاحتلال أثناء الأزمة إلى حد هدد بقيام ثورة دينية فى البلاد مما أدى إلى استدعاء مزيد من قوات الاحتلال لمواجهة هذه الثورة المحتملة .

كما كان من المفهوم أيضاً أن من أسباب التعقيدات الكثيرة التى دخلت على المفاوضات والتى انتهت إلى الأزمة كان موقف مختار باشا نفسه .. فمثلا عندما تقرر عقد مجلس عسكرى لبحث المسألة فى ١٤ فبراير كان موقف السلطان ودياً للغاية ، وقد خرج أوكونر من هذا بأن المسألة على وشك الحل ، ولكن فجأة يتغير موقف الباب العالى ويعلن فى اليوم التالى أن طابة قسم من الأراضى التركية ، وقد علم أن التغيير الذى طرأ على الموقف كان نتيجة لبرقية وصلته من مختار باشا[١] .

ولهذا نظر كل من كرومر وأوكونر إلى مختار باشا بعين العداء ، وعندما قررت الحكومة التركية اختياره مندوباً لها ليتقدم إلى العقبة ويتحرى عن حقيقة موقع الأراضى المتنازع عليها أبلغ السفير البريطانى فى استنبول وزير الخارجية التركية أن « حكومته لا تنظر لهذا الاختيار بعين الرضاء »[٢] .

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 21, O'Conor to Grey, Feb. 16, 1906, Tel. No. 21.

(٢) Ibid., No. 86, O'Conor to Grey, Feb. 19, 1906, Tel. No. 25.

كما لم يتردد كرومر فى إبداء غضبه وتشاؤمه من نزول المبعوثين التركيين مظفر بك وفهمى أفندى فى قصر مختار باشا ، واعتبر أن هذا النزول مقدمة لفشل مهمة المبعوثين(١) .

وأثناء المفاوضات كان مختار باشا دائماً فى الصورة وكان يحرض السلطان على الاحتفاظ بالمراكز المحتلة وتأمين غيرها ، بل إنه دفع القائد العسكرى فى العقبة إلى تقديم تقارير بنفس المعنى(٢) .

لكل هذه الأسباب بدأت السلطات البريطانية فى القاهرة لاتعترف بمركز مختار باشا كمندوب سام تركى فى البلاد . ويكتب كرومر فى هذا المعنى فى ٢١ مايو بأنه يعتبر « أن الخديوى هو الممثل الوحيد الشرعى للسلطان فى مصر »(٣) .

وعند ما تقدم مختار باشا لمفاوضة الخديوى باسم الدولة العثمانية فى أوائل أبريل رفض عباس بتحريض من البريطانيين بدء التفاوض قبل أن يصل إليه من استنبول تخويل لمختار باشا بمثل هذا العمل(٤) ومن الواضح أن هذا الرفض قد تضمن عدم اعتراف الحكومة المصرية بالرجل كمندوب سام تركى فى البلاد يمكن أن يمثل حكومته دون تخويل منها .

وبالفعل لم تبدأ المفاوضات إلا بعد أن وصل التخويل المطلوب بعد حوالى أربعة أيام(٥) .

وبعد انتهاء الأزمة ظلت الحكومة البريطانية تتربص لمنصب المندوب السامى التركى فى مصر حتى وصلتها الأنباء باستقالة مختار باشا خلال النصف الأول من أغسطس عام ١٩٠٨ .

وقد دعا هذا وزير الخارجية البريطانية أن يؤكد عدم سماح حكومته بتعيين خلف جديد لمختار باشا . وكتب سير ادوارد جراى للسير لوثر G. Lowther السفير البريطانى

---

(١) Corres, Part LXIV, No. 104, Cromer to Grey, Feb. 28, 1906, Tel. N. 51.

(٢) Ibid., No. 147, O'Conor to Grey, March 19, 1906, Tel. No. 39.

(٣) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906, Desp. No. 77.

(٤) Ibid., No. 15, Cromer to Grey, April 5, 1906, Tel. No. 87.

(٥) Ibid., No. 32, Cromer to Grey, April 9, 1906, Tel. No. 95.

الجديد فى استنبول أنه « من المرغوب فيه تماماً منع تعيين خلف فى مركز المندوب السامى التركى فى مصر ما دام قد تخلى عنه الغازى مختار باشا ، وليكن معلوماً أن الموظف الوحيد الممثل للسلطان فى مصر هو الخديوى »[١] .

وعندما عين رضا باشا فى فبراير من العام التالى رفضت الحكومة البريطانية الاعتراف بهذا التعيين[٢] .

ولما احتجت الدولة العثمانية على موقف البريطانيين من هذه المسألة رفض هذا الاحتجاج ولم تتمكن تركيا من تنفيذ رغبتها بتعيين آخر مكان مختار باشا[٣] .

ولكن بعد خلع السلطان عبد الحميد فى نفس العام — ١٩٠٩ — وكانت العلاقات قد تحسنت إلى حد كبير بين بريطانيا وبين رجال الاتحاد والترقى وافقت وزارة الخارجية البريطانية على تعيين « رؤوف باشا » مندوباً سامياً تركياً فى مصر ولكن بعد أن وافق الصدر الأعظم « على ألا تقوم أى علاقات بين هذا المندوب وبين رجال الحزب الوطنى فى مصر وأن يتم كل تعاون بينه وبين المعتمد البريطانى فى القاهرة »[٤].

هكذا — وبعد تمنع — عاد هذا المنصب ولكن دون فاعلية حقيقية للدولة العثمانية أو للوطنيين فى مصر ، وليس أدل على فقدان هذا المنصب لأهميته من أنه عندما تواترت الإشاعات فى أواخر عام ١٩١١ عن استقالة رؤوف باشا وأراد السير لوثر — السفير البريطانى فى استنبول سبر غور هذه الإشاعات من الصدر الأعظم فرغم نفى الأخير لها فى إجابته على السفير البريطانى ألا أنه أكد له أن هذا المنصب أصبح عديم الجدوى تماماً[٥] .

(١) Corres, Part LXX, No. 88, Grey to Sir G. Lowther, Aug. 19, 1908, Tel. No. 158.

(٢) F.O. 407/174, No. 17, Grey to Lowther, Feb. 13, 1909.

(٣) F.O. 407/174, No. 42, Grey to Graham, March 6, 1909.

(٤) F.O. 407/174, No. 152, Grey to Lowther, Sept. 29, 1909. Tel. No. 673.

(٥) F.O. 407/177, No. 571, Lowther to Grey, Nov. 20, 1911.

قانون المطبوعات :

لقد ظلت السلطات البريطانية تحمل فى ذاكرتها أثر موقف الصحف المصرية فى إثارة الرأى العام المصرى أثناء الأزمة ووصوله إلى حد حافة الثورة .

وقد اعترف كرومر أن السبب الأساسى لاستدعاء فيلقين من المشاة وقوة من الفرسان وبطارية مدفعية فى أوائل مايو هو تحريض الصحافة الإسلامية لمشاعر جماهير المسلمين »[١] .

ولدينا وثيقة هامة تثبت أن نشوء فكرة إحياء « قانون المطبوعات » جاء من موقف الصحافة المصرية من الأزمة . . يقول كرومر بالحرف الواحد فى أواخر أبريل « فيما يتعلق بالإجراءات ضد الصحافة الداعية إلى الجامعة الإسلامية فقد علمت من مستشارى القانونيين أن للحكومة المصرية الحق فى إيقاف أى جريدة طبقاً لقانون للصحافة لا يعمل به منذ عدة سنوات، وسوف تعيد الحكومة المصرية إليه الحياة »[٢].

وبعد انتهاء الأزمة تنفست السلطات البريطانيـة فى القاهرة الصعداء فقد كتب فندلى « أن الموجة الأولى من العنف الصحفى التى قادتها جرائد اللواء والمؤيد والظاهر والأمة قد مرت الآن »[٣] .

ولكن كرومر لم ينس أبداً لهذه الصحف موقفها فقد هاجمها هجوماً عنيفاً فى تقريره فى نهاية نفس العام وذكر أنها تشوه الحقائق وترويها على غير صحتها وكثيراً ما عمدت إلى إفسادها ، ويستطرد « إنى لا أذكر أنى قرأت فى جريدة منها مقالة واحدة مادتها صحيحة أو مفيدة فى المسائل المالية أو التعليم أو القضاء » .

ويعود كرومر للحديث عن الصحافة الإسلامية كسبب أساسى للهياج الذى حدث خلال أزمة العقبة ، وقد أرجع ذلك إلى عاملين :

---

(١) Corres, Part LXV, No. 286, Cromer to Grey, May 21, 1906.

(٢) Corres, Part LXV, No. 73, Cromer to Grey, April 25, 1906, Tel. No. 114.

(٣) Corres, Part LXVI, No. 66, Findlay to Grey, July 21, 1906, Tel. No. 125

١ — أن أغلب المصريين لا يزالون يصدقون كل ما يقال .

٢ — أن المهيجين لا يرعون مبدأ ويتبعون كل وسيلة للتهييج .

وخرج المعتمد البريطانى من كل هذا بضرورة وجوب تقييد حرية الصحافة(١) .

ولا جدال أن موقف الصحافة المصرية من أزمة العقبة إلى جانب إجراءات محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش سنة ١٩٠٨(٢) . التى ثبت منها عجز قانون العقوبات عن الحد من المقالات أو الأخبار التى قد تؤدى إلى اضطرابات أو مقاومة لسلطات الاحتلال . . نقول لا جدال أن هذا الموقف وهذه المحاكمة هما السببان الأساسيان فى إعادة إحياء قانون المطبوعات فى أوائل ١٩٠٩ ومانتج عن هذا الإحياء من آثار غائرة فى الحركة الوطنية المصرية .

أثر الأزمة فى قوة الاحتلال البريطانى فى مصر :

مع الهزيمة التركية وما تبعها من ضعف قيمة منصب المندوب السامى التركى وصدور قانون المطبوعات كانت هناك أيضاً آثار بالغة الأهمية فى وضع الاحتلال البريطانى فى مصر مما منحه مزيداً من القوة .

فأولا من الناحية الدولية لا شك أن الاستقرار الذى كسبه الاحتلال البريطانى لمصر بعد الاتفاق الودى ١٩٠٤ قد تأكد بعد التراجع التركى فى أزمة العقبة فى مايو سنة ١٩٠٦ ، فالدولتان الوحيدتان اللتان كانا يعنيهما إثارة المسألة المصرية قد تخليا عنها ... فرنسا بالاتفاق وتركيا بالقهر .

ولنا أن نلاحظ فى هذه الناحية أيضاً أن فرصة وضع الاتفاق الودى موضع التطبيق والتى أتيحت لبريطانيا فى أوائل العام بمعاونة فرنسا فى « مؤتمر الجزيرة » قد أتاحت هذه الأزمة مثيلتها لفرنسا بمعاونة حليفتها فى استنبول إبان احتدامها ووضع الاتفاقات فى حيز الممارسة الفعلية هو الذى يقويها .

---

(١) Annual Report, 1906, p. 10.

(٢) كان الشيخ جاويش قد نشر فى اللواء أخبار مبالغاً فيها عن ثورة عبد القادر ودحبوبه فى مديرية النيل الأزرق فى السودان مما دعا إلى تقديمه للمحاكمة .

كما أمكن التوصل إلى نتيجة سياسية أخرى هامة بوضع مبدأ اعتراف الحكومة العثمانية بحق الحكومة البريطانية فى التدخل فى شئون مصر وفى المفاوضات التى يجب أن تجرى بين الحكومة العثمانية وبين الخديوى[١] .

أما من الناحية الداخليـــة فمع العبء الذى تحمله الشعب المصرى نتيجة لزيادة مصروفات جيش الاحتلال بسبب زيادته بمبلغ ٤٥ ألف جنيه[٢] فهناك أمور يجب أن نسجلها هنا كنتائج مباشرة أو غير مباشرة للأزمة :

١ — بدأت سلطات الاحتلال تشن حملة قوية ضد الحزب الوطنى وجريدة اللواء فرمته بالتعصب — رغم نفى مصطفى كامل دائماً لهذه التهمة — وبمشايعة الدولة العثمانية على حساب مصر[٣] .

وكان النجاح الذى أحرزه مصطفى كامل فى النصف الثانى من نفس العام فى « حادثة دنشواى » حافزاً للسلطات البريطانية فى القاهرة فى السير فى سياستها لهدم الحزب .

ومن المسلم به أن هذه السياسة قد أحرزت نجاحاً كبيراً ساعدها عليه وفاة مصطفى كامل المبكرة والعلاقات الودية التى نشأت بين المعتمد البريطانى الجديد السير الدن غورست والخديوى عباس الثانى بالإضافة إلى صدور قانون المطبوعات ونجاحه فى كتم كل صوت حر .

٢ — فى مقابل هذه السياسة العنيفة مع من أسماهم البريطانيون « بالمتطرفين » أخذت تشجع من كانوا فى رأيهم « معتدلين » وقد تمثل هؤلاء المعتدلون فى نظر سلطات الاحتلال فى « حزب الأمة » .

وعندما تأسست شركة من الأعيان المصريين فى نفس العام — وكانوا نواة حزب الأمة فى العام التالى — بمبلغ ٢٠ ألف جنيه لإصدار « الجريدة » لتنطق باسمهم

---

(١) Corres, Part LXV, No. 259, O'Conor to Grey, May 15, 1906, Desp. No. 332.

(٢) Annual Report, 1906, p. 9.

(٣) أنظر مقال المقطم « مسألة العقبة » العدد ٥١٦٤ و ٢٦ مارس ١٩٠٦ .

لم يستطع القائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة أن يخفى سروره الذى عبر عنه فى مذكرة طويلة كتبها لوزير الخارجية فى لندن(١) .

٣ — وعى البريطانيون دائماً فى ذهنهم الموقف الملتوى الذى وقفه الخديوى عباس الثانى من الأزمة ، فقدعلموا أخيراً وابان وصول الموقف إلى ذروته بوجود اتصالات سرية بين يلدز والخديوى كما عرفواأن الرأى الذى كان قد قدمه الأتراك بعدم شرعية التدخل البريطانى فى أمر يتعلق بالسلطان وأحد أتباعه كان من اقتراح عباس نفسه(٢).

وفى رأيى أن هذا الموقف المنحاز للباب العالى كانت تحت نظر الحكومة البريطانية عندما قررت مع إعلان الحماية البريطانية على البلاد خلع الخديوى عباس الثانى وتولية السلطان حسين كامل خلفاً له .

* * *

هذه هى « أزمة العقبة » بأبعادها المختلفة التاريخية والسياسية وآثارها القريبة والبعيدة ، وإن كان لنا أن نشير بشىء فى نهاية هذا الموضوع فهو أنه مما لا شك فيه أنه إذا كان فى هذه الأزمة قيمة تذكر لمصر فهذه القيمة تتمثل فى تثبيت حقوق مصر التاريخية فى شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة .

هـذا هو الغنم الحقيقى والوحيد الذى كسبته مصر من الأزمة وهو ما بذلت بريطانيا جهدها لتحقيقه . . لمصلحتها بالطبع ! ! . .

دكتور يونان لبيب رزق

(١) Corres, Part LXVI, No. 82, Findlay to Grey, Aug. 5, 1906, Desp. No. 140.

(٢) Corres, Part LXV, No. 215, Cromer to Grey, May 21, 1906, Tel. No. 151.

* أنظر الاتصالات السرية بين الخديوى والسلطان بشأن الأزمة فى :

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن القسم الثانى — ج ٢ ص ٨٣ — ٨٧ .

مصادر البحث

وثائق غير منشورة :

Further correspondence respecting the affairs of Egypt and the Sudan :

Part	Date
LXIV	Jan.-March, 1906
LXV	April-June, 1906
LXVI	July-Sept., 1906
LXVIII	Jan.-June, 1907
LXX	1908

Public Record Office (London)
Foreign Office 407/174 1909
407/177 July-Dec. 1911

وثائق منشورة :

Parliamentary Debates, House of Commons, Fourth Series, 1906, Vols. 153-157.

Report by his Agent and Consul General on the Finances, Administration and Condition of Egypt and the Soudan, 1906.

Ministère des Affaires Etrangères : Firman Impérial d'Investiture adressé à S.A. Abbas Hilmi Pacha, Le Caire, 1893.

Documents diplomatiques français 1871-1914, 2ème série (1901-1911), Tome X.

كتب :

Cromer, The Earl of :
Modern Egypt (2 vols.), London 1908.

Blunt, Wilfrid Scawen :
My Diaries
being a Personal Narrative of Events, 1888-1914,
Part two (1900-1914), London (undated).

Grey of Falladon :
Twenty Five Years 1892-1916, Volume 1.
London, 1925.

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن القسم الثانى — ج ٢ القاهرة ١٩٣٦ .

فليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء ٧ أجزاء (الاسكندرية ١٨٩٥) .

دوريات : المقطم — اللواء — المؤيد — الظاهر — الأمة .